أثر قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى على القطاع الزراعى

جمعه عبد السلام افحيمه ، غسان هاشم تامـر
قسم الاقتصاد الزراعي -جامعة عمر المختار – الجماهيرية العربية الليبية

المقدمة:

يشهد العالم منذ عقود قيام تكتلات اقتصادية إقليمية عالمية، وقد أحست الدول العربية أهمية ضرورة وحتمية التكامل الاقتصادي فيما بينهما لمواجهة هذه التكتلات، مما اجبرها على إحياء اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية الصادرة عام١٩٨١، وعلى هذا الأساس فقد تم الاتفاق على إقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عام ١٩٩٦، كما تم إقرار البرنامج التنفيذي والجدول الزمني لإقامة هذه المنطقة عام ١٩٩٧، ثم بدأ العمل به عام ١٩٩٨ف، بحيث يتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة، وبما يحقق التحرير الكامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المختلفة وتوفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية والربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها.

ومن المعروف أن جميع الدول العربية تعاني من ندرة الموارد الزراعية خاصة الموارد المائية كما أنها تعاني من تزايد سكاني مفرط، مما يزيد من تبعات الأدوار المنوطة بالقطاع الزراعي وأهميته لكل منها، وعلى الرغم من ذلك فأنه يعتبر القطاع الأقل نموا والأكثر حاجة للتنمية والتطوير من منظور التكامل الموردي والتحديث التقني، ويعتبر المدخل التجاري من المداخل المهمة لتطوير وتحديث هذا القطاع وتحويله من قطاع شبه استكفائي الى قطاع موجه تجاريا أو تسويقا. وعموما فان التضارب في السياسات العربية ومشروعات ونشاطات الإنتاج قد يؤدي الى مشاكل كبيرة عند تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية على السلع والخدمات الزراعية، فإذا ما أخذت بنظر الاعتبار المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة فان الأمر يتطلب ضرورة إعطاء خصوصية وأولوية للسلع الزراعية في مجال العمل التكاملي الاقتصادي العربي، وعليه فقد استهدفت الدراسة إلقاء الضوء على الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى واثر قيام هذه المنطقة على القطاعات الزراعية العربية، وكذلك الملاحظات على البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة العربية.

وقد أوضحت الدراسة إن ازدواجية وتضارب السياسات الزراعية العربية ومشروعات ونشاطات الإنتاج الزراعي، قد حدثت دون مراعاة الاعتبارات الملائمة للبيئة أو المعوقات الموردية، مما اظهر مشاكل كبيرة عند تطبيق الاتفاقية على السلع والخدمات الزراعية، ومما جعل كل دولة تطلب من الاستثناءات الكاملة أو الموسمية لسلعها وفق الرزنامة الزراعية، الأمر الذي يتطلب إحداث قدر مناسب من تنسيق السياسات الزراعية في المجالات الإنتاجية والخدمية والتسويقية والبحوث، خاصة وان الدول المُنضمة الى الاتفاقية تمثل مركز الثقل الزراعي في الوطن العربي، فالناتج المحلي الزراعي لدول المنطقة يقدر بنحو ٧٣.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ ف، أو ما يمثل نحو ٩٢.٥%، من قيمة وإجمالي الناتج المحلي الزراعي للوطن العربي عام ٢٠٠٠ ف. و قد أوضحت الدراسة ان دول منطقة التجارة الحرة تمثل الصدارة من حيث تصدير الغالبية العظمى من المنتجات الزراعية والغذائية، كما أشارت الى انه من المتوقع أن يؤدي التحرير التدريجي للتجارة البينية بين دول المنطقة الى تنشيط الإنتاج الموجه للتصدير وخاصة المنتجات الزراعية التي تمتلك بعض دول المنطقة ميزة نسبية في إنتاجها وقدرات تصديرية فيها كما هو الحال بالنسبة للبطاطس والخضر والفاكهة والأسماك واللحوم الحمراء، الا ان ما حدث جاء على خلاف ذلك فقد تراجع متوسط الصادرات من مجموعات المحاصيل الرئيسية بعد تطبيق البرنامج التنفيذي باستثناء ثلاث مجموعات هي البذور الزيتية و الخضر والفاكهة، حيث تزايد بنسب متفاوتة لم تتجاوز نحو ٢٧.٤% كما فى البذور الزيتية و٠.٧% في الخضر و٥.٢٩% للفاكهة من متوسط كل منها قبل تطبيق البرنامج، وفيما يتعلق بصادرات دول المنطقة من المنتجات الحيوانية فأن المتوسط السنوي لجميع المجموعات الرئيسية قد تناقص بنسب تراوحت بين ٥.٧% - ١٥% باستثناء المتوسط السنوي لصادرات دول المنطقة من الأسماك الذي تزايد بنسبة ٥.٧% من نظيره قبل تطبيق البرنامج.

أما فيما يتعلق بالواردات فقد اشارت الدراسة الى ارتفاع متوسط واردات الحبوب دون القمح بنسبة ١٣.٤% والقمح تزايد بنسبة ٥.٠%، في حين تزايد متوسط واردات كل من البطاطس والبذور الزيتية

والخضر والفاكهة واخيراً التبغ بنسبة ٦.٩%، ٦,١%، ٦.٢%، ١٠.٥%، ٢٤.٨%، على التوالي، وذلك من متوسط كل منها قبل التنفيذ، أما بالنسبة للمنتجات الحيوانية فأن متوسط واردات المنطقة قد زاد بعد تنفيذ البرنامج من اللحوم الحمراء وبيض المائدة والأسماك بنحو ٤.٢٤%، ١٢.٠%، ٢٥.٢٣% على التوالي، في حين تناقص المتوسط السنوي لواردات المنطقة من اللحوم البيضاء والألبان بما مقداره ١.٧٨%، ٠.٤٩%، من نظيره قبل التنفيذ على التوالي.

ولقد أوضحت الدراسة ان قطاع التجارة الزراعية في البلاد العربية ذو حساسية عالية تجاه التقلبات في الأسواق الدولية بسبب كونها جميعاً مستوردة للغذاء، مما يستدعي تطوير البرنامج التنفيذي بما يحقق مواجهة حالات الإغراق والتمييز، كما ينبغي توحيد سياسات الحماية تجاه الخارج. وقد بينت الدراسة ان هناك محددات ومعوقات تواجه منطقة التجارة الحرة في المجال الزراعي منها فرض قيود غير جمركية، وبيروقراطية الإدارة والتشدد في شروط ومعايرة الجودة والرسوم الضرائب ذات الأثر المماثل التي تفرض عند الاستيراد وأسلوب التقييم الجمركي والإجراءات الحدودية المعقدة وغياب آلية المتابعة الميدانية.

ولقد أوصت الدراسة بمجموعة من التوصيات ذات الفائدة فى هذا الخصوص سيرد ذكرها فى الدراسة.

مقدمـــه:

يشهد العالم منذ عقود طويلة قيام تكتلات اقتصادية إقليميه وعالميه، كما انه يعيش واقعا تتسارع فيه ايقاع المستجدات الاقتصادية، وبطبيعة الحال فان دول العالم العربى تعيش وتتعايش مع هذه الظروف المستجدات، أو ما يعرف بالنظام العالمى الجديد، والذى أضحى يلقى بظلاله وآثاره السلبية على دول المنطقة العربية كافة وبدون استثناء لأى منها لدرجة أنها قد أحست بأنها قد تصبح وحيدة فى مواجهة المنافسة العالمية المتمثلة فى القدرات الهائلة للتكتلات الاقتصادية العالمية العملاقة ما لم تتكامل فيما بينها، ومن هنا فان التكامل الاقتصادى العربى قد اصبح ضرورة حتمية تفرضها متطلبات بقاء واستمرار هذه الدول على الساحة الدولية كقوى مشاركة فيما يجرى من إحداث وتطورات، وبدون هذا سوف يزداد تهميش هذه الدول. وعلى الرغم من ان التاريخ الاقتصادى العربى يشهد بأن الدول العربية كانت أسبق من غيرها فى الدعوة الى إنشاء تكتل وتكامل إقتصادى عربى، الا أن جهودها من الناحية التطبيقية ظلت محصورة فى نطاق محدود مقارنة فى مثيلاتها من الدول الأوربية والأمريكية والآسيوية، وباتت كافة الإنجازات محدودة الأثر على أرض الواقع. ولقد أجبرت هذه الأوضاع الدول العربية العودة الى الماضى وإحياء اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لتحرير التبادل التجارى فيما بينها والصادرة فى عام ١٩٨١، وذلك بإخراجها فى صورة تتناسب والمستجدات العالمية الجديدة، ومن ثم فقد كلفت القمة العربية المنعقدة فى القاهرة فى يونيو (حزيران) ١٩٩٦ المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لجامعة الدول العربية بضرورة الاسراع فى اقامة منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وحرصا من الدول العربية على الاسراع فى تنفيذ قرار قمة يونيو (حزيران) ١٩٩٦، وتتويجا لمسيرة العمل الاقتصادى العربى المشترك فى إقامة منطقة تجاره حره عربيه كبرى تعزز المكاسب الاقتصادية المشتركة للدول العربية، وكذا مواقفها وإستفاداتها من التغيرات فى التجارة العالمية من ناحية والتكتلات الاقتصادية من ناحية أخرى، ولهذا كله فلقد اقر المجلس الاقتصادى والاجتماعى التابع لجامعة الدول العربية فى فبراير (شباط) ١٩٩٧ البرنامج التنفيذى والجدول الزمنى لإقامة هذه المنطقة وفقا لأحكام اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية بحيث تتماشى مع أحكام منظمة التجارة العالمية وقواعدها العامة المنظمة للتجارة العالمية.

ويأتى برنامج قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى كما نصت وثيقته انطلاقا من أهداف اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجارى بين الدول العربية لعام ١٩٨١، والتى تضمنت أهدافها تحرير التبادل التجارى بين الدول العربية من الرسوم والقيود التى تفرض عليها وفقا للأسس التالية:

١ - تحرير كامل لبعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة بين الدول الأعضاء من الرسوم والقيود المتنوعة والمفروضة على المنتجات الغير قطرية.

٢- التخفيض التدريجي للرسوم والقيود المختلفة المفروضة على بعض السلع والمنتجات العربية المتبادلة الأخرى.
٣- توفير حماية متدرجة للسلع والمنتجات العربية لمواجهة منافسة السلع البديلة غير العربية.
٤- تحديد السلع والمنتجات في ضوء المعايير الاسترشادية الواردة في المادة الرابعة من اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية أو تلك التي يقررها المجلس.
٥- الربط المنسق بين إنتاج السلع العربية وتبادلها، وذلك بمختلف السبل، وعلى الأخص تقديم التسهيلات التمويلية اللازمة لإنتاجها.
٦- تيسير تمويل التبادل التجاري بين الدول العربية وتسوية المدفوعات الناشئة عن هذا التبادل.
٧- منح تيسيرات خاصة للخدمات المرتبطة بالتجارة المتبادلة بين الدول الأطراف.
٨- الأخذ بمبدأ التبادل المباشر في التجارة بين الدول الأطراف.
٩- مراعاة الظروف الإنمائية لكل دولة من الدول الإطراف في الاتفاقية وعلى الأخص أوضاع الدول الأقل نمواً منها.
١٠- التوزيع العادل للمنافع والأعباء المترتبة على تطبيق الاتفاقية

وعلى أية حال فان البرنامج يتضمن القواعد والأسس، عضوية المنطقة، شروط وتحرير التبادل التجارى بين الدول الأطراف، القيود غير الجمركية، قواعد المنشأ، أسس تبادل المعلومات والبيانات وكذا تسوية المنازعات، مبدأ المعاملة الخاصة للدول العربية الأقل نموا، الأنشطة الأخرى المرتبطة بتحرير التجارة، وأخيرا آلية المتابعة والتنفيذ وفض المنازعات.

هذا ولعل ما تجب الإشارة إليه فى هذا الصدد هو أن قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى أصبح يشكل واقعا جديدا وآلية قائمة للعمل الاقتصادى العربى المشترك يكفل لها أن تحقق منطلقا قويا وفاعلا للسير قدما نحو مراحل أكثر تقدما فى مسيرة التكامل نحو اتجاه السوق العربية المشتركة والوحدة الاقتصادية العربية، فضلا عن القيام بالأدوار الفاعلة فى مواجهة التكتلات الاقتصادية غير العربية بما يحقق الفائدة الاقتصادية والسياسية القصوى للدول الأعضاء فى هذه المنطقة.

مشكلة الدراسة:

من المعروف أن جميع الدول العربية تعانى من ندرة فى الموارد الزراعية، وبصفة خاصة الموارد المائية، كما أنها تعانى ـ فى نفس الوقت ـ من تزايد سكانى مفرط، ولا أدل على ذلك من أن معدل الزيادة السكانية بأى منها لايقل ـ فى أحسن الأحوال ـ عن ٢.٧%، مما يزيد من تبعات الأدوار المنوطة بالقطاع الزراعى وأهميته بكل منها، وعلى الرغم من ذلك فانه يعتبر القطاع الأقل نموا والأكثر حاجة للتنمية والتطوير من منظور التكامل الموردى والتحديث التقنى. ويعتبر المدخل التجارى من المداخل الهامة لتطوير وتحديث هذا القطاع وتحويله من قطاع شبه استكفائى الى قطاع موجه تجاريا أو تسويقيا.

هذا ولعل ما يحدث من تضارب فى السياسات الزراعية العربية ومشروعات ونشاطات الانتاج الزراعى المرتبطة بها كنتيجة مباشرة لعدم الأخذ بعين الاعتبار كل من المقومات البيئية والموردية فى الدول العربية قد يؤدى الى مشاكل كبيره عند تطبيق اتفاقية التجارة الحرة العربية على السلع والخدمات الزراعية، الأمر الذى يؤكد على أن أى جهود تكاملية بين الدول العربية فى هذا المجال إنما ينبغى ان يتم فى ظل تناسق وتكامل السياسات الانتاجية والتسويقية، وما أصبحت تفرضه المتغيرات العالمية السريعة والمتلاحقة. ومن ثم يتضح ضرورة إعطاء خصوصية وأولوية للسلع الزراعية فى مجال العمل التكاملى الاقتصادى العربى، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة والمناسبة فى إطار منطقة التجارة الحرة العربية، مع إضافة أو تعديل ما يلزم من البنود والقرارات التى تساعد على إحداث أكبر قدر ممكن من تناسق السياسات الزراعية العربية حتى يمكن تحقيق الاستفادة القصوى من قيام منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. ومن هذا المنطلق يأتى اهتمام الباحثين بهذه الدراسة.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة إلقاء الضوء على الأهمية النسبية للقطاع الزراعى فى دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى وما تتميز به من خصوصيات بين القطاعات الاقتصادية السائدة فى هذه الأقطار، وأثر قيام هذه المنطقة على القطاعات الزراعية العربية، وذلك بهدف إلقاء بعض الملاحظات على البرنامج التنفيذى لمنطقة التجارة الحرة العربية، وما قد يترتب على ذلك من معوقات متعلقة بالقطاع الزراعى على مستوى دول المنطقة.

الطريقة البحثية وطبيعة ومصادر البيانات:

استخدمت فى هذه الدراسة طريقة التحليل الوصفى، كما استخدمت الطريقة الكميه حينما يتطلب الأمر ذلك. ولقد اعتمدت الدراسة على البيانات التى تصدرها الجهات الرسمية المعنية بإصدارها، وبصفة خاصة المنظمة العربية للتنمية الزراعية، بالاضافة الى بعض المراجع العلمية ذات الاهتمام بموضوع الدراسة.

خصوصية القطاع الزراعي في إطار التكامل الاقتصادي العربي والتجارة الحرة:

١- يعتبر القطاع الزراعي من أهم القطاعات الاقتصادية في معظم الأقطار العربية، خاصة تلك التي تعاني من كثافة سكانية عالية ونقص في الموارد المالية والمائية، وعلى الرغم من ذلك فانه من القطاعات الأقل نمواً والأكثر حاجةً للتنمية والتطوير من منظور التكامل ا لموردي والتحديث التقني، ويعتبر المدخل التجاري أو التسويقى من بين المداخل الهامة لتطوير وتحديث هذا القطاع، وتحويله من قطاع إنتاجي شبه استكفائي ـ سواء على مستوى المزرعة أو على مستوى الدولة ـ إلى قطاع موجه تسويقيا أو تجارياً، ومن ناحية أخرى فأن الممارسات القطرية السابقة في مجال التنمية الزراعية في المنطقة العربية قد أسفرت عن إخفاقات كبيرة كنتيجة للسياسات التنموية غير المستدامة، وتكثيف عنصر رأس المال على الموارد الطبيعية المحدودة في بعض الحالات، وندرة رأس المال مع وفرة تلك الموارد في حالات أخرى، ومن هنا فقد ظلت الزراعة العربية في قطاعها الأكبر قاصرة عن الانطلاق للكشف عن حقيقة قدراتها وعطائها في جانب، أو مستنزفة ومنهكة مورديا في جانب أخر، مما كان سببا فى تقاعس قدرات الإنتاج عن الوفاء بالاحتياجات السكانية المتزايدة عاما بعد آخر.

هذا وبالاضافة الى ما سبق فانه نتيجة مباشرة للازدواجية والتضارب في السياسات الزراعية العربية ومشروعات ونشاطات الإنتاج الزراعي، دون مراعاة الاعتبارات الملائمة للبيئة أو المقومات الموردية، قد ظهرت مشاكل كبيرة عند تطبيق اتفاقية منطقة التجارة الحرة العربية على السلع والخدمات الزراعية، وأخذت كل دولة تطلب من الاستثناءات الكاملة أو الموسمية لسلعها وفق الرزنامة الزراعية، مما أصبح يشكل عائقاً على تحرير التجارة الزراعية بما يتسق مع الأهداف المرجوة، الأمر الذي يؤكد بصورة حاسمة أن أي جهود تكاملية في مجال السلع والخدمات الزراعية لابد لها أن تتم فى ظل تناسق وتكامل السياسات ومداخل الإنتاجية جنباً إلى جنب مع المداخل التسويقية أو التجارية حتى يتحقق لها القدر المناسب من النجاح.

في هذا الإطار المتقدم، وما يمكن أن يضاف إليه من المبررات التي تستند إلى العوامل الخارجية الإقليمية والدولية، وما باتت تفرضه من تحديات متزايدة في وجه التنمية عامة، وتطوير القطاعات الزراعية خاصة، وارتباط ذلك بضرورة تحقيق معدلات من الأداء أفضل في مجال تحقيق الأمن الغذائي العربي تتضح ضرورة إعطاء خصوصية وأولوية للسلع والخدمات الزراعية في مجال العمل التكاملي الاقتصادي العربي، واتخاذ التدابير والإجراءات اللازمة في إطار منطقة التجارة الحرة العربية للتحرير الكامل والفوري لكليهما، مع إضافة ما يلزم من البنود والقرارات التي تعمل على إحداث القدر المناسب من تنسيق السياسات الزراعية في المجالات الإنتاجية والخدمية وفي مجالات التشريعات والبحوث وغيرها من المجالات الداعمة والمساندة حتى يمكن الاستفادة مما سيحققه قيام منطقة التجارة الحرة العربية في توسيع كل من نطاق السوق والقاعدة الإنتاجية ورفع الكفاءة الاقتصادية والاستفادة من وفورات الحجم بما يعود بالنفع على رفاهية المستهلك العربي، وفضلا عن ذلك فانه يدعم كل من القدرة التنافسية والمركز التفاوضى لدول المنطقة إقليميا وعالميا.

هذا وتجب الإشارة إلى أن إنشاء منطقة التجارة الحرة سوف يصحبه بعض التكاليف نتيجة لعملية تحرير التجارة، فإلى جانب الأثر المالي المباشر المتمثل في انخفاض حصيلة الجمارك والتي تمثل مصدراً رئيسياً للإيرادات الحكومية في العديد من الدول العربية غير النفطية يصحب تحرير التجارة آثاراً سلبية تتمثل في عجز بعض الصناعات عن مواجه المنافسة اثر إلغاء الحماية، ولا شك في ظل تشابه الهياكل الإنتاجية في الدول العربية وتواجد نفس الصناعات، فأن إزالة الحواجز الجمركية لابد وأن تؤدي إلى الأضرار بالمنشآت الأقل كفاءة والتي سوف تعجز عن منافسة منتجات المنشآت الأكثر كفاءة، وبالتالي لابد أن يسبق التحرير الكامل للتجارة بين الدول العربية عملية إعادة هيكلية للاقتصاديات العربية بحيث يتم إعادة تقسيم العمل والتخصص بين الدول العربية أعضاء المنطقة وبحيث تتكامل بدلا من أن تتنافس مع بعضها البعض.

٢- الأهمية النسبية للقطاع الزراعي في دول منطقة التجارة الحرة العربية:

تمثل الدول العربية المنضمة إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى مركز الثقل الزراعي في الوطن العربي من المنظور الإنتاجي. فالناتج المحلي الزراعي لدول المنطقة يقدر بنحو ٧٣.٦ مليار دولار عام ٢٠٠٠ . ويمثل نحو ٩٢.٥%، ٩١% من قيمة وجملة الناتج المحلي الزراعي للوطن العربي عام ٢٠٠٠. ويقدر حجم السكان في دول منطقة التجارة الحرة بنحو ٢٢٠,٩٢ مليون نسمة يمثلون حوالي ٧٨.٢٣% من جملة سكان الوطن العربي، بينما تصل نسبة السكان الريفيين حوالي ٧٢.٠% ونسبة العمالة الزراعية إلى حوالي ٧٩.٠٢%، بينما تبلغ نسبة القوى العاملة الكلية الزراعية وغير الزراعية إلى حوالي ٨٢.٣%، وذلك فى عام ٢٠٠٠، ومن حيث المساحة الجغرافية فأن دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تكاد تختص بما يقرب من ٦٧.١% من مساحة الوطن العربي، البالغة نحو٩٤٣.٣مليون هكتار وتستأثر المساحة الزراعية الاروائية التي تمثل الركيزة الأساسية للإنتاج الزراعي بحوالي ٩٠.١%، كما تشكل مساحة الزراعات المستديمة بها حوالي ٨٩.٦% من مساحات الزراعات المعمرة، وفي المقابل فأن نصيب دول المنطقة من مساحات الزراعة المطرية يبلغ حوالي ٨٣.١% من أجمالي المساحة المطرية على مستوى الوطن العربي.

وتتفاوت الأهمية النسبية لدول منطقة التجارة الحرة بما تمتلكه من الموارد الرعوية والغابية والثروة الحيوانية، مقارنة مع إجمالي الوطن العربي. فبينما يوجد بدول المنطقة نحو٨٤.٥% من مساحات المراعي و٨٤.١% من مساحة الغابات، فان عددا محدودا من دول المنطقة يستأثر بالثروة العربية من الجاموس، وأما عن عدد الأبقار فان دول المنطقة تحوز على حوالي ٨٨.٨١% من أعداد الأبقار، وحوالي ٧٣.٤%، ٧٠.٧%، ٣٩.٠% من الأغنام والماعز والجمال على التوالي. يتضح من هذا أن دول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى لها أهميتها النسبية الكبيرة من حيث قدراتها الإنتاجية الزراعية، غير أن انضمام باقي الدول العربية إلى تلك المنطقة سوف يعزز من الإمكانيات والقدرات الموردية الزراعية لها.

٣- الرزنامة الزراعية:

يتلخص مفهوم الرزنامه الزراعية بشكل عام بالحد من السلع المستوردة في فترة غزارة الإنتاج المحلي من السلع المماثلة، خاصة تلك التي تخضع لموسمية الإنتاج، ويأتي ذلك بأحد أسلوبين أما بمنع الاستيراد أو بزيادة الرسوم الجمركية على الواردات منها خلال تلك الفترة، وذلك بهدف حماية الإنتاج المحلي من بعض المنتجات النباتية في فترة غزارة الإنتاج من السلع المستوردة المماثلة بغية حصول المزارع على هامش ربح مجزي يكون دافعا له للاستمرار في العملية الإنتاجية.

ولقد انبثقت فكرة الرزنامة الزراعية ضمن منطقة التجارة العربية الكبرى لإعطاء الفرصة للدول العربية حتى تكيف إنتاجها الزراعي مع التحرير المتدرج للسلع الزراعية العربية وتداولها في إطار منطقة التجارة الحرة العربية، وهذا لايعني منع استيراد السلع الزراعية فى أي حال من الأحوال، على أن يتم تقليص عدد السلع الزراعية المدرجة في الرزنامة الزراعية مع تقليص فترات مواسم الإنتاج التي سيطبق فيها الرسم الحمائي.

ولقد أكدت اتفاقية تيسير وتنمية التبادل التجاري بين الدول العربية على تحرير السلع والمنتجات الزراعية نباتية كانت أم حيوانية، نظرا لان نسبة هامة من الإنتاج الوطني لدى عدد كبير من الدول العربية يتكون من السلع والمنتجات الزراعية بشقيها النباتى والحيواني، وعلى الرغم من ذلك فقد بينت السنوات القليلة السابقة صعوبة تطبيق التحرير الشامل والفوري للتجارة العربية في مجال السلع والمنتجات الزراعية، ومن اجل تسهيل إجراءات تحرير التجارة الزراعية بين الدول العربية فقد اقر البرنامج التنفيذي مبدأ التخفيض التدريجي للرسوم الجمركية ليتم الإعفاء الكامل بعد انقضاء فترة كافية تم تحديدها بعشرة سنوات والتي تبدأ من ١٩٩٨/١/١، ثم خفضت هذه الفترة بعد ذلك الى سبع سنوات، بالإضافة إلي تحديد مواسم الإنتاج لعدد من السلع الزراعية التي لا تتمتع بالإعفاءات والتخفيضات من الرسوم الجمركية خلال فترة تنتهي مع انتهاء تنفيذ البرنامج.

ولقد حددت لجنة التنفيذ والمتابعة المنبثقة عن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى عددا من المعايير للسلع الداخلة في الرزنامه (مواسم الإنتاج الزراعي) تضمنت مايلي:

- أن تكون تلك السلع منتجة تحت ظروف طبيعية، مما يعني أنها لا تشمل السلع الزراعية التي يتم إنتاجها خارج مواسم الإنتاج الطبيعية، مثلا بواسطة تبني التقنيات الزراعية المحمية.
- أن يقتصر جدول الرزنامة الزراعية على السلع الزراعية الطازجة، بحيث لا تدخل السلع المصنعة أو المجهزة أو التي تخضع لعمليات تحويلية عن صورتها الخام الأولية.
- أن تمثل مواسم الإنتاج للسلع الزراعية بالرزنامة مواسم ذروة الإنتاج، ولا تمتد لتغطي طول فترة الحصاد.
- أن لا يتجاوز عدد السلع في الرزنامة الزراعية للدولة الواحدة سبعا ، وان لا تتجاوز فترات ذروة الإنتاج لقائمة كل دولة خمسة وثلاثين شهرا، والحد الأقصى لفترة ذروة الإنتاج لأي سلعة سبعة اشهر في السنة.
- أن لا تتضمن الرزنامة الزراعية أصناف الخضر الورقية بأنواعها ، على اعتبار أن غالبية أصناف الخضر الورقية تنتج على فترات (مواسم) قصيرة ومتعاقبة على مدار السنة.
- لا تدخل في الرزنامه الزراعية السلع التي ليس لها نظير ينتج في الدول العربية و يوضح جدول رقم (١) بالملحق الرزنامه الزراعية العربية المقدمة من قبل الدول الأعضاء لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى والمتفق عليها عام ٢٠٠٢ .

اثر قيام منطقة التجارة الحرة على القطاعات الزراعية العربية:

ليس من السهل تقييم آثار قيام منطقة التجارة الحرة العربية على القطاعات الزراعية نظرا للتطورات التجارية على الساحة الدولية والتي صاحبت قيام المنطقة مثل منظمة التجارة العالمية واتفاقية الشراكة الأوربية المتوسطية وغيرها. إلا انه لايمكن إهمال الآثار المترتبة على البدء بتنفيذ أحكام البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في بداية عام (١٩٩٨) والتي كان لها ولو بعض التأثير على التغيرات التي شهدتها القطاعات الزراعية العربية ضمن بقية العوامل المتداخلة التي أدت إلى هذه التطورات في دول منطقة التجارة الحرة عقب قيام هذه المنطقة مع الأخذ بعين الاعتبار النقاط التالية:

- أن الآثار المترتبة من تطبيق أحكام منطقة التجارة الحرة تتحقق في المدى الطويل وذلك بما يتسم به القطاع الزراعي العربي بشكل عام بضعف مرونة استجابته للمتغيرات والمؤثرات المختلفة.
- أن عدم استكمال وحسم الجوانب الفنية والإجرائية التي يتأسس عليها الالتزام العملي بتطبيق أحكام البرنامج التنفيذي قلل من الآثار المحتملة لتحرير التجارة في إطار هذا البرنامج.
- أن الأحداث الاقتصادية والسياسية خلال عقد التسعينات وما جرى في المنطقة العربية أو اثر عليها كان لها الأثر الكبير في حدوث تطورات تنموية زراعية وبخاصة على صعيدى الإنتاج والتجارة.
- التغيرات في الأحوال المناخية وخاصة فيما يتعلق بالهطول المطري وموجات الجفاف كان لها الأثر الواضح على الإنتاج الزراعي وخصوصا في الزراعات المطرية.

ومن المؤشرات المهمة التي يمكن الاستناد إليها في قياس مدى تأثير قيام المنطقة على القطاعات الزراعية العربية هو معدلات التبادل التجاري البيني وما يطرأ عليها من تطورات، وللتعرف على مدى تأثير هذا البرنامج سواء على إنعاش الصادرات بصفة عامة أو تأثيره على الواردات، وفيما يلى سيتم

توضيح الصورة العامة لتطور أوضاع الصادرات والواردات الغذائية لمجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية فيما قبل وبعد تطبيق البرنامج التنفيذي.

١- تطور أوضاع الصادرات:

يوضح الجدول رقم (٢) بالملحق تطور متوسط الصادرات الزراعية من المحاصيل الرئيسية بدول منطقة التجارة الحرة العربية فيما قبل وبعد قيام المنطقة، ولعله ليس من قبيل المصادفة ان تحتل الدول التابعة لمنطقة التجارة الحرة العربية مكانة الصدارة من حيث تصدير الغالبية العظمى من المنتجات الزراعية والغذائية، ولقد كان من المتوقع ان يؤدى التحرير التدريجي للتجارة البينية فيما دول المنطقة الى تنشيط الإنتاج الموجه للتصدير وخاصة المنتجات الزراعية التي تمتلك بعض دول المنطقة ميزة نسبية في إنتاجها وقدرات تصديرية فيها كما هو الحال بالنسبة للبطاطس والخضر والفاكهة والأسماك واللحوم الحمراء، إلا أن ما حدث قد جاء على خلاف ذلك فقد تراجع متوسط الصادرات من مجموعات المحاصيل الرئيسة بعد تطبيق البرنامج التنفيذي باستثناء ثلاث مجموعات هي البذور الزيتية والخضر والفاكهة، حيث تزايدت بنسب متفاوتة لم تتجاوز نحو ٢٧.٤% كما فى البذور الزيتية، فى حين بلغت نحو ٠.٧% كما في الخضر، وأخيرا نحو ٥.٢% كما حدث بالنسبة للفاكهة، وذلك من متوسط كل منها قبل تطبيق البرنامج.

وأما عن صادرات دول المنطقة من المنتجات الحيوانية، فانه يتضح من دراسة الجدول رقم (٣) بالملحق أن المتوسط السنوى لجميع المجموعات الرئيسية قد تناقص بنسب تراوحت بين ٥.٧ % - ١٥.٩ % باستثناء المتوسط السنوى لصادرات دول المنطقة من الأسماك الذى تزايد بنحو ٥.٧ % من نظيره قبل تنفيذ البرنامج.

وعموما فانه يلاحظ من دراسة الجدولين رقمى (٢ و٣) بالملحق تراجع كميات الصادرات من السلع التي تعتبر سلعا غير تصديرية حيث بلغ متوسط التراجع نحو٤٨.٢% في حالة محاصيل الحبوب، وان قدر هذا التراجع فى القمح وحده بنحو ٧٦.٤%، فى حين قدر بنحو ٢٩.٥% في محاصيل البقول، وحوالي ١٥.٩% للحوم البيضاء، ونحو٥.٧% للألبان ومنتجاتها، وحوالي ٦.٩% للتبغ.

٢- تطور أوضاع الواردات :

يوضح الجدول رقم (٤) بالملحق تطور الوردات قبل وبعد تنفيذ البرنامج التنفيذي حيث تشير البيانات إلى ارتفاع متوسط واردات الحبوب دون القمح بنسبة١٣.٤%، وأما القمح فقد تزايد وحده بنسبة ٥.٠%، فى حين تزايد متوسط كل من البطاطس والبذور الزيتية والخضر، والفاكهة وأخيرا التبغ بنسبة٦.٩%،٦.١%، ٦.٢% ١٠.٥% ٢٤.٨% وذلك من متوسط كل منها قبل التنفيذ على التوالى فى حين تناقص متوسط واردات دول المنطقة من المحاصيل السكرية والبقوليات والزيوت بما يقدر بنحو ١٣.١% ١٠.٩% ٨.٣% من نظيره قبل تنفيذ البرنامج.

وأما عن الواردات من المنتجات الحيوانية فانه يتضح من الجدول رقم (٥) بالملحق أن متوسط واردات دول المنطقة بعد تنفيذ البرنامج التنفيذى للمنطقة من اللحوم الحمراء، وبيض المائدة والأسماك قد ازداد عن نظيره قبل التنفيذ بما يقدر بنحو ٤.٢٤%، ١٢.٠%، ٢٥.٢٣%على التوالى، فى حين يلاحظ تناقص المتوسط السنوى لواردات المنطقة من اللحوم البيضاء، والألبان بما يقدر بنحو١.٧٨% و ٠.٤٩% من نظيره قبل التنفيذ على التوالى.

وبصفة عامه فقد زادت وردات مجموعة دول منطقة التجارة الحرة العربية من السلع الزراعية، باستثناء واردات السكر والبقول والزيوت بعد قيام المنطقة مقارنة بما كان عليه الحال قبل قيامها لارتباط ذلك بالاتجاه العام لتزايد السكان وأثر ذلك على تزايد الفجوة الغذائية في معظم الدول العربية عاما بعد آخر، وان كان من المتوقع أن يساعد قيام المنطقة على تخفيض هذه الاعتماد المتزايد على الوردات من خلال تحسين أوضاع الاكتفاء الذاتي، وعلى الرغم من ذلك فانه يلاحظ أن الأداء العام في جانب الوردات من معظم المجموعات السلعية كان في الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة أفضل منه في الدول غير الأعضاء مع بعض الإستثناءات، مع الأخذ بعين الاعتبار أن الدول أعضاء المنطقة تختص باستيراد الجزء الأكبر من مجموع الوردات الغذائية العربية.

ملاحظات على البرنامج التنفيذي:

١ـ شروط استفادة الزراعة من منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى:

ليس ثمة شك فى أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستؤدى الى زيادة حجم السوق أمام السلع الزراعية والغذائية مما يساعد علي إعادة توزيع استغلال الموارد الزراعية وفق قوانين الميزة النسبية، بالاضافة إلى زيادة معدلات الإنتاج والقدرة التنافسية لسلع الزراعية العربية في الأسواق الدولية، وفضلا عن ذلك فان منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ستكون بمثابة منافذ تصديرية جديدة أو بديلة عن الأسواق التقليدية وأهمها الاتحاد الأوربي الذي ينحو إلى زيادة القيود على الاستيراد إلا أن ذلك كله يرتبط بمسألتين أساسيتين أولهما التزام الدول العربية بالبرنامج التنفيذي لهذه المنطقة، وثانيها مدى انسجام هذا البرنامج مع خصوصيات أوضاع الزراعة في المنطقة العربية وهاتان المسألتان مترابطتان، وعلى قدر فهم الترابط بينهما وتحقيق تقدم وافى في كليهما ستحقق الزراعة فى دول المنطقة العديد من المزايا.

ولقد اخذ البرنامج التنفيذي لمنطقة لتجارة الحرة العربية الكبرى بمبدأ الرزنامة الزراعية المشتركة، والذي يسمح لأي من لأعضاء بإدراج عشر سلع كحد أقصى ضمن فترة زمنية لا تتجاوز ٣٥ شهرا ينتهي العمل بها عام ٢٠٠٥ ف، وقد بلغ عدد السلع المدرجة في الرزنامة الزراعية لعام ٢٠٠١ ثلاثين سلعة مدرجة من قبل إحدى عشر دولة عربية وقد أوصى المجلس الاقتصادي والاجتماعي العربي بتخفيض الرزنامة الزراعية إلى نسبة لاتقل ٣٠% وتخفيض فترات الذروة القصوى من ٧ إلى ٥ اشهر.

وعلى آية حال فان البلاد العربية تغالي ـ عموما ـ في اللجوء إلى الرزنامه الزراعية تهربا من التزامات البرنامج التنفيذي، ويرجع ذلك الى فترات الاستثناء الطويلة بسبب تشابه المواسم بين معظم البلدان العربية، بالإضافة الى اختلاف نظم الدعم المقدم للإنتاج الزراعي والغذائي أو للصادرات منها بين البلاد العربية والذي يجعل البلدان التي تقدم دعما مرتفعا أكثر قدرة على النفاذ إلى الأسواق، الأمر الذي يحدد من الاستفادة من مبدأ المنافسة في التجارة الحرة، والذى يستلزم تنسيق سياسات الدعم في البلاد العربية، بحيث تراعى كل منها توجيه الدعم إلى المجالات غير المخلة باليات السوق الحرة، مثل الإرشاد والأبحاث والتعليم والنقل والتسويق والتصدير والخدمات الاجتماعية الصحية العامة.

هذا وعلى الجانب الآخر فان حساسية قطاع التجارة الزراعية فى البلاد العربية تجاه التقلبات في الأسواق الدولية بسبب كونها جمعيا مستوردة صافية للغذاء تستدعي تطوير البرنامج التنفيذي لتخويله اتخاذ الإجراءات المناسبة لمواجهة حالات الإغراق والتميز، كما ينبغي توحيد سياسات الحماية تجاه الخارج بالشروع في إقامة اتحاد جمركي، إذ أن تنامي وتصاعد التنافسية الدولية يعد من أهم المخاطر التي تواجه الإنتاج الزراعي العربي من جراء متطلبات فتح الأسواق بموجب اتفاقيات التحرير التجاري الدولية والإقليمية في مقابل تصاعد الحماية من قبل التكتلات الاقتصادية، وفضلا عن ذلك فان غياب السياسة التجارية التى توحد صفوف الدول العربية تجاه غيرها من الدول الأخرى تعد واحدة من أهم العقبات التى تواجه اقامة اتحاد جمركى عربى لاستكمال الترتيبات التجارية بين البلاد العربية بترتيبات مشتركة وموحدة في مواجهة المنافسة الأجنبية.

٢ ـ مدى انسجام البرنامج مع خصوصيات أوضاع الزراعة في البلاد العربية:

تتسم القطاعات الزراعي العربية ـ حاليا ـ بضعف وضأله الإنتاج والتصدير الزراعي لأسباب عديدة أهمها: الطبيعة المناخية الجافة لمساحات كبيره فى المنطقة العربية، بالإضافة الى ندرة الموارد المائية وحاجة القطاع الزراعي والقطاعات المرتبطة به الى استخدام أساليب ووسائل إنتاجيه زراعية حديثة، الأمر الذى أعجز القطاعات الزراعية العربية عن الوفاء بالمتطلبات السكانية من السلع والخدمات الزراعية، ولذا فأنه من الضروري أن يحتوي البرنامج على العناصر التي تتجاوب مع احتياجات الزراعة واحتياجات تطوير التجارة البينية، كما أن منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى تحتاج ـ أيضا ـ لبرامج زراعية عربية مشتركة تنسجم وتتناغم مع هذه التطلعات ومع خصوصيات الزراعه فى الدول العربية.

هذا ومن الملاحظ أن البرنامج لا يمنح أي امتياز للتجارة العربية البينية في السلع الزراعية والغذائية التي تركز على علوم الزراعة الجافة المراعية لطبيعة المنطقة العربية مثل الأصناف المحسنة والمقاومة

للجفاف وللآفات والقليلة الحاجة إلى المياه أو التي تنتج وفق الأساليب المراعية لندرة الموارد والمنتجات والمنسجمة مع شروط المحافظة على البيئة أو التي تراعي مواصفات الجودة الشاملة والموصفات الصحية والتي تمثل بمجموعها حجر الزاوية للتنمية الزراعية المستقبلية، فضلا عن كونها المجال الممكن والواعد لتوسيع وتنويع سلة الصادرات العربية في المستقبل.

المحددات والمعوقات التي تواجه منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي:

تتعدد المحددات والمعوقات التي لا تزال تعترض الأداء الفاعل للتحرير التدريجي للمبادلات التجارية في إطار منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ودون التشاؤم بشأن مستقبل هذه المنطقة، إلا أن واقع الحال يدل على أن ما تحاول دول المنطقة على فتحة من نوافذ لتحرير التجارة البينية العربية يقابله أبواب خلفية واسعة لا تزال مفتوحة على مصراعيها أو يجرى فتحها من أجل العمل على تقيد أو إعاقة انسياب السلع والمبادلات التجارية العربية. ودون الخوض في التفاصيل يمكن عرض المحددات والمعوقات فيما يلي:

١- فرض قيود غير جمركية: من الملاحظ ان كثيرا من الدول الأعضاء في الاتفاقية تخضع الغالبية العظمى من السلع التى تستوردها لتراخيص الاستيراد، بالاضافة الى القيود النقدية وتعقيدات الإجراءات المصرفية عند فتح اعتمادات تمويل التجارة العربية. كما لازالت بعض الدول العربية تطبق قوانين تمنع الاستيراد تحت مبررات حماية الإنتاج المحلي، أو لأسباب بيئية أو صحية، بينما هناك قائمة للسلع التي لا تسري عليها أحكام البرنامج التنفيذي للأسباب الواردة فيه (الدينية - الأمنية - البيئية - الصحية) وهذه القائمة قد اقرها المجلس الاقتصادي والاجتماعي. ومن ثم فأن اي منع خارج هذه القائمة يعتبر مخالفا لأحكام البرنامج التنفيذي ومعوقا لمسيرته.

ونظرا لان مثل هذا المنع يأتي بموجب قوانين محلية صدر بعضها قبل الانضمام إلى منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى فان الدول التى أصدرتها تتمسك باستمرار تطبيق المنع تحت هذه الحجة على الرغم من أن الاتفاقية واضحة في هذه النقطة، حيث تنص على انه لا يجوز لأي دولة طرف أن تصدر تشريعا أو قرارا يخالف أحكام هذه الاتفاقية أو يعطل تنفيذها، ومن هنا فانه يجب على الدول العربية التي لديها قوانين أو تشريعات تخالف أحكام الاتفاقية أن تسوي من أوضاعها القانونية والتشريعية بما يتوافق وإحكام الاتفاقية.

٢- البيروقراطية الإدارية والتشدد في شروط ومعايير الجودة: من الملاحظ ان بعض الدول العربية تبالغ فى شروط السماح بدخول السلع العربية المستوردة بطريقة تؤدي إلى عرقلة تنفيذ منطقة التجارة الحرة حيث تشترط هذه الدول تطبيق مواصفاتها القياسية المحلية على السلع المصدرة إليها، بالاضافة الى كثرة الإجراءات وتعقد سبل الحصول على الشهادات المطلوبة، مما يشكل فى مجموعه قيدا على استيراد السلع العربية، يضاف إلى ذلك تعدد الجهات والاختبارات التي تخضع لها السلع في الوقت الذى تتواجد فيه المختبرات في مدن مختلفة، مما يهدر كثيرا من الوقت والمال والجهد، الأمر الذى يمكن القول معه بأن المبالغة في تطبيق مثل هذه الشروط والإجراءات لا ينسجم مع مبدأ المعاملة الوطنية الذي اقره البرنامج التنفيذي.

٣- الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل التي تفرض عند الاستيراد: ما زال العديد من الدول العربية تفرض رسوماً وضرائب غير جمركية عند استيراد السلع العربية مثل رسوم تراخيص الاستيراد أو المكملة لها، وقد تزيد أنواع هذه الرسوم في بعض الدول العربية عن (١٠) وهذه قد يتم تحصيلها في أماكن متباعدة، ومثل هذا يعتبر مخالفا للاتفاقية لأنها تفرض على السلع العربية المستوردة ولا تفرض على السلع المحلية المماثلة أو تفرض بقيم مختلفة، مما يخل بمبدأ المعاملة الوطنية من جهة، ومن جهة أخرى أشار البرنامج التنفيذي الى أن التخفيض المتدرج ينصب على الرسوم الجمركية والضرائب ذات الأثر المماثل.

٤- أسلوب التقييم الجمركي: تتباين الدول العربية فيما بينها من حيث نظم تطبيق الرسوم الجمركية على السلع المستوردة، فمثلا بعض الدول الأعضاء في منظمة التجارة العالمية تكون ملتزمة باتفاقية التقييم الجمركى وعليها تسوية أوضاعها لاستخدام قيمة الفاتورة كقيمه متعددة لأغراض الرسوم الجمركية، وهناك دولا عربيه أخرى لم تنضم بعد لمنظمة التجارة العالمية، وهذه تتبع نظاما يمكنها من إعادة تقييم فواتير الاستيراد وفق نظم محليه توضع لهذا الغرض، وتفرض هذه الدول الرسوم الجمركية حسب القيمة المحسوبة وليس على أساس القيمة المسجلة فى فاتورة الاستيراد.

وإذا ما كانت لدى الدول العربية - بلا استثناء - رغبة فى إنجاح منطقة التجارة الحرة فان عليها تطبيق النظام المطبق فى إطار اتفاقية الجات لأنه يسهل كثيرا من الإجراءات المطلوبة من المستوردين أو المنتجين العرب ويوفر لهم إمكانية التنبؤ بالأسعار في أسواق الدول العربية دون الخوف من التقلبات السعرية وعدم التيقن حول مستويات أسعار السلع المنافسة للإنتاج المحلي ولن يكون هناك مجال للتلاعب بقيم فواتير الاستيراد وعدم التشدد في دفع قيمة الفواتير، مما يؤثر سلبيا على القدرة التنافسية للسلع العربية في الأسواق العالمية.

٥- تطبيق القوائم السلعية والرزنامات الزراعية المدرجة في الاتفاقيات الثنائية: يعطى البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى الدول العربية الأعضاء حق تبادل إعفاءات وامتيازات فيما بينها تفوق ما هو وارد فى البرنامج، ويعنى هذا أن الاتفاقيات الثنائية أو المتعدد الأطراف لإقامة مناطق تجارة حرة بين الدول العربية عليها أن لاتقل في معاملتها التفضيلية عما توفره منطقة التجارة الحرة، وألا اعتبر الاتفاق الثنائي مقيدا لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى. وقد لوحظ إن بعض لاتفاقيات الثنائية تتضمن قوائم سلعية ورزنامات زراعية لم ترد في البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة، وفى مثل هذه الحالات ينبغى ان تكون الأولية في التطبيق للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، حتى لا يكون لغيره أى أثر سلبى على حركة التجارة بين الدول العربية وبعضها البعض.

٦- الإجراءات الحدودية: يندرج موضوع طول وتعقيد الإجراءات الحدودية ما بين الدول العربية في إطار كفاءة التجار أكثر مما يندرج تحت تحرير التجارة العربية، إلا أن تعقيدات الإجراءات الحدودية تؤثر سلبا على تحرير التجارة العربية، وتؤدي إلي تهميش الإعفاءات والامتيازات الممنوحة للسلع العربية، ومن ثم تؤدي إلى نقص قدرتها التنافسية أمام السلع غير العربية، وخاصة وان معظم التجارة العربية البينية تتم عبر الحدود البرية. وقد أوضحت الآمانه العامة مجموعة الإجراءات الحدودية التي تمارس عند عبور السلع العربية للمنافذ الجمركية، سواء أ كان ذلك بغرض التخليص النهائي أو مرورها كتجارة عبور (ترانزيت)، ومن هذه الإجراءات عمليات التفتيش وفترات الانتظار الطويلة في المنافذ التي تصل في بعض الحالات إلى عشرة وحتى خمسة عشر يوما حتى يتم إنهاء الإجراءات والتراخيص المطلوبة مع طول المدة اللازمة لإنهاء الإجراءات وكذلك مطالبة الناقلين بمبالغ مرتفعة ودفع رسوم تتجاوز ما هو متفق عليه في إطار اتفاقية تنظيم النقل الترانزيت، ومما لاشك فيه أن كل العوامل ما لم يتم التخلص منها فإنها ستقف عقبة فى سبيل إنجاح منطقة التجارة الحرة بين الدول العربية.

٧- غياب آلية المتابعة الميدانية: تؤدي إقامة منطقة التجارة الحرة العربية إلى إيجاد مصالح اقتصادية متجددة داخل الدول العربية، ونظرا لأن ممارسة النشاط التجاري والعمليات التجارية تتم بشكل يومي، فإنها تحتاج إلي متابعة مستمرة سواء بالدولة نفسها أو بين الدول الأعضاء وتتبع المتابعة الذاتية من أدراك الدول العربية لأهمية نجاح التكامل فيما بينها باعتباره الأساس فى تحقيق التقدم المنشود نحو مستويات أكثر تقدما على هذا المسار، ومع أهمية مثل هذا فان مثل هذه الآلية ما تزال غائبة ولا وجود لها. وبالتالي يمكن إقامة مثل هذه الآلية القطرية على نحو أو أخر، ويمكن على سبيل المثال أن تكون على هيئة مكاتب في الغرف التجارية تخصها الأقطار للمتابعة، فضلا عن أهمية وجود آلية متخصصة للمتابعة والتقويم على المستوى العام الشامل.

٨- عدم تطبيق الاستثناءات: تشكل الاستثناءات محاولة لتحقيق توازن مؤقت بين المصالح الاقتصادية على المستوى المحلي والمصالح الاقتصادية التي يمكن تحقيقها على مستوى منطقة التجارة الحرة العربية نتيجة اختلاف مستويات التطور الاقتصادي واختلاف درجة تحرر القطاعات الاقتصادية ما بين الدول أعضاء منطقة التجارة الحرة العربية، ومن ثم فعندما تسمح الاتفاقية الاقتصادية بالاستثناءات في إطار مناطق التجارة الحرة فهي تهدف إلى إعطاء فترة زمنية للتكيف الاقتصادي مع الأوضاع الجديدة للدول التي ترى أن مصالحها الاقتصادية تتضرر أو تتعرض للخطر نتيجة فتح المنافسة بين السلع المتجه فى كافة الدول الأعضاء، إلا أن هذا الحق في الاستثناء لا يتحقق إلا بموافقة المجلس الاقتصادي والاجتماعي وللفترة الزمنية التي يحددها.

٩- معوقات أخرى:وبعد العرض السابق يمكن إضافة المعوقات التاليه:

- تزامن فترات الإنتاج للكثير من المنتجات الزراعية بين الدول العربية، وبالتالي خلق جو من التنافس بينها.
- حالة عدم الاستقرار الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والأمني التي تعيشها العديد من دول المنطقة.
- الاختلاف في الأوليات السياسية للدول المعنية، وبالتالي مستوى الاهتمام لتفعيل هذه المنطقة والعمل على ذلك.
- عدم توفر قاعدة معلوماتية وبيانية تضم معلومات شاملة عن مختلف الدول الأعضاء في المنطقة تكون أساساً لتحديد حاجات كل بلد للدعم وفي أي مجال، وبالتالي تحديد قدرة كل بلد على الالتزام بمقررات البرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ومعرفة الثغرات في التنفيذ وإيجاد الحلول لها.
- المبالغة في قيمة التصديقات التي تفرضها مقابل خدمات التصديق والتى قد تصل في بعض الأحيان إلى أكثر من ١٠٠٠ دولار أمريكي
- صعوبة تحصيل قيمة الصادرات من البنوك الأجنبية عند قيام بعض المستوردين في بعض الدول العربية بالتسويات المالية عن طريق بنوك أجنبية خارج تلك الدول، الأمر الذى يزيد من المصاعب أمام المصدر عند تحصيل قيمة صادراته من البنوك الأجنبية. ويرجع ذلك الى تعدد وصعوبة الإجراءات التي تتخذها تلك البنوك في ترجمة شهادة المنشأة العربية.
- من الملاحظ أن التباين في الإنتاج الزراعي في المنطقة العربية محدود بدرجة كبيرة حتى أن بعض هذه الدول لا تؤهلها مورداها بمقاييس الميزة النسبية من إنتاج سلع معنية، وبالرغم من ذلك تقوم بإنتاجها بدلا من استيرادها من دوله عربية أخرى وتلجأ لحماية إنتاجها بكافة الإجراءات والقيود الجمركية.
- تداخل مواسم الاستثناء في الرزنامة الزراعية بدرجة كبيرة والذي يحد من فرص تبادل المنتجات بين الدول المنتظمة في الرزمانه.
- اتجاه بعض الدول العربية بتحويل بعض سلعها التصديرية سواء زراعية كانت أو صناعية إلى خارج المنطقة العربية، بغض النظر عن حاجة الأسواق العربية لهذه السلع وقدرتها على استيعابها.
- تخلف الهياكل التسويقية لمعظم الدول العربية . حيث تعد أنظمة التسويق وهياكلها المختلفة في غالبية الدول العربية أحد أسباب ضيق الطاقات التصديرية وعجز المنتجات الزراعية العربية، بالإضافة إلى تخلف الهياكل الإدارية العربية حيث تؤدي إلى عزوف رجال الأعمال عن ممارسة التجارة الخارجية.

التوصيــات:

فى ضوء خصوصية القطاع الزراعي وأهميته في الحفاظ على الأمن الغذائي والاقتصادي والسياسي للدول العربية يمكن التوصية بما يلى:

أ - في المجال الزراعي:

١- تشجيع الاستثمار العربي في المشروعات الزراعية بالدول التى يعاني فيها هذا القطاع من معوقات مالية، على ان توفر سعاتها الإنتاجية القدرة على الإستفادة من وفورات الحجم، وكذا القدرة على المنافسة فى الأسواق العالمية، وكذا تحسين كفاءة إدارة واستعمال الأراضي والمياه.

٢- ضرورة تطوير القطاع الزراعي انطلاقا من الميزة النسبية فى مجموعات محددة من الدول، فمثلا مجموعه تتكون من سوريا، الأردن، لبنان، العراق وفلسطين، ومجموعة أخرى تتكون من مصر، ليبيا، تونس، الجزائر، المغرب، موريتانيا والسودان.
٣- منح امتيازات خاصة إلى المنتجات الزراعية والغذائية التي تعتمد على التقنيات الحديثة والعلوم الزراعية التي تراعي كل من البيئة والمحافظة على الموارد الطبيعة.
٤- تهيئة البنية التحتية اللازمة للتغلب على الإختناقات والمشكلات التسويقية والمعوقات التجارية التي تواجه السلع الزراعية القابلة للتجارة في الدول العربية.
٥- تنسيق السياسات الزراعية العربية من خلال إستراتيجية تنموية زراعية داعمة للتكتل الاقتصادي وتؤدي إلى تحقيق التكامل الزراعي بين الدول العربية، وعلى أسس تضمن المنافع المتبادلة والمتوازنة لجميع الأطراف وفق مفهوم ينطوي على تنسيق المجهودات القطرية ودعمها بمجهودات مشتركة مكملة لها لتسريع نمو الإنتاج الزراعي ورفع كفاءة الأداء للقطاعات الزراعية العربية.
٦- ترشيد الرز نامة الزراعية وربطها بشروط محددة تضمن الالتزام بخطط وبرامج تأهيلية لتجاوز الأسباب التي استدعت الاستثناءات من التخفيضات الجمركية.
٧- الاستمرار في تحرير القطاعات الزراعية كي تتمكن من تحقيق التوازن المطلوب في نطاق آلية السوق الحرة داخلياً وخارجيا وبالأخص في تحرير الأسعار الزراعية التي تمثل العامل الرئيسي والمحفز على الاستثمار في الزراعة.

ب ـ المجالات الإدارية:

١- دعم البنيات والمرافق والخدمات المساندة لتعزيز التجارة العربية البينة في إطار منطقة التجارة الحرة، وخاصة ما يتعلق بمرافق وخدمات النقل البري والبحري والجوي ومجالات وسائل الاتصال، خاصة الحديثة منها، ومجالات مرافق الإحصاءات والأجهزة الإحصائية، مجال الخزن والتبريد الزراعي، مجالات البحوث الزراعية ذات العلاقة بالمنتجات الداخلة في التجارة الزراعية العربية داخل الدول العربية، وفيما بين بعضها البعض.
٢- أهمية ترقية المهارات والكوادر البشرية خاصة في مجالات تقانات المعلومات والاتصالات وأعمال التفتيش التجاري في موانى الشحن أو الوصول والحجر الزراعي والصحي ومجالات التحكيم ومجالات كشف الإغراق ومكافحته إلى جانب مجالات المتابعة والتقويم وغير ذلك من المجالات.
٣- تخفيض الرسوم والضرائب على حركة التجارة الزراعية العربية البينية، وإزالة أسباب التأخير والعرقلة في مراكز عبور التجارة.
٢- التزام الدول العربية بإصدار القوانين المؤكدة على التزام كل منها بالبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى ضمانا للتيسير وتجاوز العقبات ان وجدت.
٥- حث الدول العربية غير المنضمة إلى منظمة التجارة الحرة العربية الكبرى على الانضمام إليها، وسرعة اتخاذ الخطوات اللازمة لتنفيذ البرنامج التنفيذي لاتفاقية تيسير وتنمية التجارة الحرة بين الدول العربي.
٦- الشفافية والإفصاح عن الرسوم والضرائب ذات الأثر المماثل المطبقة على السلع العربية وغير المعلن عنها من قبل بعض الدول الأعضاء.

المراجـــع:

١- المنظمة العربية للتنمية الزراعية، تنسيق السياسات والبرامج الزراعية في إطار تحرير التجارة لتحقيق المتكامل الزراعي العربي، تونس، ٢٠٠٣.
٢- ـــــــــ ، الكتاب السنوى للإحصاءات الزراعية، أعداد مختلفة.
٣- جمعة عبد السلام أفحيمة، دكتور، ايجابيات وسلبيات العلاقة المتكاملة بين قطاعي الزراعة والصناعة في الأقطار العربية، مجلة الآداب والعلوم، جامعة المرج، السنة الرابعة العدد ١٢٨، ٢٠٠٢.

٤- ـــــــــ، التنمية الاقتصادية في الجماهيرية ودورها في الزراعة والصناعة، مجلة المختار للعلوم، السنة الأولى، العدد الأول، جامعة عمر المختار، البيضاء، ١٩٩٢.
٥ - حسن راشد محمد الخاطر، ورقة دولة قطر المقدمة إلى لقاء كبار المسئولين لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى في المجال الزراعي، تونس، ٢٠٠٣.
٦- سمير الشامي، الورقة اللبنانية لمؤتمر كبار المسئولين حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تونس، ٢٠٠٣.
٧ - محمد سعد عبد القادر، دكتور، ورقة جمهورية العراق لمؤتمر كبار المسئولين حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تونس، ٢٠٠٣.
٨ – محمود محمود بدر، دكتور، ورقة جمهورية مصر العربية لمؤتمر كبار المسئولين حول منطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تونس، ٢٠٠٣.
٩- مي دمشقية سرحال، وجهة نظر القطاع الخاص حول الجوانب الزراعية للبرنامج التنفيذي لمنطقة التجارة الحرة العربية الكبرى، تونس، ٢٠٠٣.

جدول ١

جدول ٢

جدول ٣

جدول ٤

جدول ٥

The Effect of Great Arabian Free Trade Zone on Agricultural Sector

Joma A. Ifhama and G. H. Thamer

ABSTRACT

The aim of the study is to clearify the importance rate of agricultural sector in the Great Arabic Free Trade Zone Countries, and the effect of implementation of this zone on Arabic agricultural sector. Also, it presents the main notes on the implementation program for that zone.

The study showes that the doublication and the disagree between the Arabic agricultural policies, projects, and activities of agricultural production have been implemented without taking accounts of its adabtability to the environment and the natural resources. This leads to real problems when the agreement start implemented on agricultural commodities and services. Therefore, most of the countries asked for complete or seasonal exception for their commodities according to their local agricultural policies. These problems need to be set up by macking changes in the arrangement of overall agricultural policies in production, services, marketing and research specially in the Arab countries which produce most of the agricultural products.

This study end up with number of recommendations such as encoregment of Arabic investors in agricultural sector specially in the countries that facing shortages in financing, and the importance of developing the agricultural sector in

each country by using the integration techniques according to the comparative advantages specially in producing certain agricultural commodities.

الخصخصة في الاقتصاد الليبي
الدوافع - الإيجابيات والسلبيات

عدلي سعداوي طلبة ، جمعة عبدالسلام أفحيمة
قسم الاقتصاد الزراعي -جامعة عمر المختار – الجماهيرية العربية الليبية

مقدمة :

قد لايخفى ان العالم قد شهد خلال العقد الأخير من القرن العشرين وبداية القرن الحالى الكثير من التغيرات والتحولات، بالاضافه الى مولد كثير من التكتلات والمستجدات الاقتصاديه بحيث لم يعد من السهل على كل دولة ان تختار نظاما يتعارض فى جوهره مع قواعد التعامل الدوليه، ومن ثم فان الظروف العالميه قد فرضت على الدول النامیه ضرورة اجراء إصلاحات إقتصادية تقودها آليات وقوى السوق ، ويشارك فيها القطاع الخاص بالنصيب الأكبر فى النشاط الاقتصادى.

ولقد ساعد على ذلك الظروف المحليه التى عاشتها الدول النامیه من سيطرة القطاع العام على الأنشطه الاقتصادية فى هذه الدول، بالاضافة الى تجربة التصنيع الحكومى وما أدى اليه كل ذلك من نتائج كانت فى مجموعها أقل من طموحات وأمال شعوب هذه الدول، الأمر الذى أدى الى عدم تحقيق كل من التنميه المستدامة، وكفاءة استخدام وتخصيص الموارد الاقتصاديه.

مشكلة الدراسه:

ليس ثمة شك فى أن سياسات التحول الى اقتصاديات السوق انما تعتمد على مجموعة من الإجراءات، وهذه انما تبدأ بمعالجة الاختلالات الهيكلية اقتصادية كانت أم تشريعيه ....الخ، أو ما يطلق عليها سياسات التثبت والاستقرار، بالاضافة الى اتباع سياسة الخصخصة، وذلك بهدف تحسين مناخ الاستثمار، مما يؤدى الى زيادة الاستثمارات فى كافة القطاعات المكونة للهيكل الاقتصادى فى كل دولة من الدول النامیه، ومن ثم فان قضية الخصخصة تعتبر الأكثر اهتماما بين قضايا التحول الى اقتصاد تقوده قوى وآليات السوق، مع الأخذ بعين الاعتبار ان نجاح الخضخضة انما هو رهين بمدى النجاح فى تطبيق

حزمة سياسات التحول بشكل كامل أو متدرج، الأمر الذى أثار اهتمام الباحثين لاجراء هذه الدراسه على اعتيار ان الجماهيرية الليبية تعتبر واحدة من الدول الناميه، والتى قد شرعت فى اتباع سياسة التحول الاقتصادى الى اقتصاد تقوده قوى وآليات السوق.

أهداف الدراسة:

تستهدف هذه الدراسة استعراض الدوافع العالمية والمحلية الداعية للتحول الى اقتصاد السوق أو تطبيق برنامج الخصخصة. وتتناول الدراسة أداء الاقتصاد الليبي في الفترة (١٩٧٣ - ٢٠٠٢) من خلال تحليل أهم المؤشرات الاقتصادية المتمثلة في الناتج المحلي الإجمالي ونسب نموه ومعدلات الاستثمار والتكوين الرأسمالي والموازنة العامة للدولة وانعكاس الأداء على الخطط الاقتصادية والمشروعات الإنتاجية، ثم التعرف على أهم مشاكل مؤسسات وشركات القطاع العام الليبي، والإشارة الى الجوانب الاقتصادية والاجتماعية والقانونية المرتبطة بتهيئة المناخ العام المساند لنجاح الخصخصة واخيراً توقع للآثار الايجابية والسلبية المحتمل حدوثها من تطبيق هذه السياسة.

دوافع التحول الى اقتصاد السوق والأخذ بسياسة الخصخصة :

١ - الدوافع العالمية :

بنهاية القرن العشرين حدثت تحولات عالمية عميقة أطلق عليها لفظ (عولمة)، وهي ببساطة تعني سعي الدول الرأسماليه الى إلغاء كافة القيود والمعوقات أمام انتقال السلع بين دول العالم وبعضها البعض، وكذا الحال بالنسبه للموارد الانتاجيه التى يمكن ان تتناقل فيما بين الدول، وبالتالى فان دول العالم تصبح وكأنها سوقا واحده. وقد ساعد على ذلك نجاح الدول الصناعية - وهي دول تنهج مذهب اقتصاد السوق - في تحقيق إنجازات تكنولوجية هائلة استفادت منها الشعوب في الوقت الذي انهار فيه الاتحاد السوفيتي ودول التخطيط المركزي، مما جعل نظام السوق أكثر بريقاً أمام شعوب البلدان النامية، إضافة الى ان تقوية وتعزيز دور المنظمات الدولية كصندوق النقد والبنك الدولين اللذان ربطا بين تقديم المعونات الفنيه والماليه للدول الناميه وتطبيق نظام الخصخصة، بحيث يقتصر تقديم تلك الخدمات على الدول التى تأخذ بهذا الأسلوب نهجا اقتصاديا،ولقد دعم هذا الاتجاه قيام منظمة التجارة العالمية،وهى الى جانب الصندوق والبنك الدوليين منظمات تنشر وتدعم تطبيق فكرة العولمة، مما وضع تحديات أمام الدول لنامية أهمها أنه لم يعد أمامها خيارات أو بدائل لعدم الأخذ بسياسات التحول وتطبيق اقتصاد السوق وخصخصة النشاط الاقتصادي(*).

و لقد فرضت الظروف العالمية خلال الفترة (١٩٧٠ -١٩٩٠) على الاقتصاد الليبي ـشأنه فى ذلك شأن كثير من الدول النامية ـ القيام بتغييرات هيكلية في المجتمع فى وقت لم تكن فيه قوى السوق والقطاع الخاص قادرة على تحقيقها، مما أعطى مبررا لتدخل الدولة تدخلا واسعا فى كافة الأنشطة، مع الأخذ بالتخطيط الإلزامي كأداة أساسية. وقد اهتمت المرحلة الأولى منه خلال الفترة (٧٣- ١٩٧٥) بتطوير البنية التحتية والاجتماعية، وتميزت المرحلة الثانية (١٩٧٦ - ١٩٨٥)، بإحلال الدولة والمنشآت المملوكة للمجتمع محل الأفراد في ممارسة النشاط الاقتصادي، وقد أفرز هذا المنهج بنية اقتصادية لها سمات محددة أهمها:

- هيمنة المشروعات ومؤسسات الدولة على النشاط الاقتصادي الداخلي والخارجي.
- ضعف الصادرات السلعية والارتفاع المتواصل للواردات .
- وجود نظام مشوه للإتمان سواء للسلع أو للنقود، نتيجة للتدخل الحكومى في كل مجريات الحياة الاقتصادية.

أما وهذا المقتصد على هذا الحال فانه ولابد سيقف عاجزا عن ملاحقة اقتصاديات الدول الأخرى في ظل تحديات العولمة واتفاقيات التعاون والشراكة الدولية، ولذا كان لابد من إصلاح شامل لتصحيح الهياكل وتصحيح الاختلالات وتحسين المناخ بهدف التكيف مع الاقتصاد العالمي وزيادة الاستثمارات الخاصة وتحسين أداء الاستثمارات الحالية .

الدوافع المحلية للتحول والخصخصة في الاقتصاد الليبي:

(*) تشير الأرقام التى بين الأقواس الى رقم المرجع فى قائمة المراجع.

حققت خطط التنمية منذ الأخذ بها فى عام ١٩٧٣ نجاحات عديدة نقلت خلالها الاقتصاد الليبي من اقتصاد متخلف الى اقتصاد نامى، وقد أعلت هذه الخطط توفير الحاجات الاجتماعية والإشباع الاستهلاكى على شروط الكفاءة الاقتصادية، وقد كان للخطط التنموية إنجازات كبيرة في التوزيع العادل للدخل وتطوير البنية الأساسية، إلا أن استدامة نمو الاقتصاد ظلت متأثرة بعوامل خارجية ترتبط بتقلبات أسعار النفط، كذلك العوامل الداخلية المتعلقة بطبيعة إدارة الاقتصاد الكلي وتوظيف الموارد وأداء الوحدات الاقتصادية على المستوي الجزئي .

وفي هذا الجزء من الدراسة سيتم استعراض أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٢) للتعرف من خلالها على الدوافع المحلية الداعية الى التحول الى اقتصاد السوق وتطبيق سياسة الخصخصة. ويأتي على رأس هذه المؤشرات الناتج المحلي الإجمالي حيث يتضح من الجدول رقم (١) بالملحق أن الاقتصاد الليبى قد حقق معدلات نمو عالية في فترة السبعينات (الخطة الأولى والثانية) حيث بلغ معدل النمو خلال الخطة الأولى٩.٦%، فى حين بلغ فى الخطة الثانية نحو ٧.٣%، ثم انتقل الى مرحلة نمو غير مستقرة خلال فترة الثمانينات والتسعينات، حيث يلاحظ أن خطة (١٩٨٠-١٩٨٥) قد حققت عجزا بلغ ٣.٨% تلى ذلك معدلات نمو إيجابية متواضعة من (١٩٨٥-٢٠٠٢) لم تتجاوز فى أحسن الظروف٧.٣%، مع ملاحظة أنها في معظمها تقل عن معدلات النمو السكاني الذي يصل إلى ٣.٥% خلال الفترة (١٩٩٨-٢٠٠١)، فى الوقت الذى كان نمو الناتج المحلي الإجمالي فى تباطؤ، وكان وراء ذلك أسبابا عديدة أهمها تراجع أسعار النفط وضعف مساهمته في الناتج المحلى الإجمالي كما هو واضح من دراسة الجدول رقم (١) بالملحق، حيث تراجعت مساهمة النفط في الناتج المحلي الإجمالي من نحو ٧٧.٤% عام ١٩٧٣ الى ٢٤.٩% عام ١٩٩٧ ثم ٢٧.٩% عام ٢٠٠٢ . ولعل ما تجب الإشارة إليه فى هذا الصدد أن إحدى الدراسات (١) تشير الى ان ارتفاع أو انخفاض أسعار النفط بمعدل ١٠% تؤدي الى زيادة أو انخفاض الدخل القومي بمعدل ٣%.

أما المؤشر الثاني للأداء الاقتصادي فهو الاستثمار والتكوين الرأسمالي على المستويين الكلي والقطاعي خلال الفترة المشار إليها حيث يلاحظ من دراسة الجدول رقم (٢) بالملحق أن نسب التكوين الرأسمالي تراجعت على المستوى الكلي من نحو ٢٨.٢٦% من الناتج المحلى الإجمالي عام ١٩٨٣ الى ١٢.٧% عام ٢٠٠٢.

وأما على مستوى كافة القطاعات فقد حدث نفس التراجع، باستثناء قطاع النقل والتخزين الذى تزايد بدرجة ملموسة كما هو موضح بالجدول رقم (٣) بالملحق، الأمر الذى ادى الى تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي، بالاضافة الى ذلك فان السياسات الاقتصادية التي تم الأخذ بها فى هذه الفترة والتي سيطرت فيها الدولة على قطاعات النشاط الاقتصادي قد حرمت القطاع الخاص (الأهلى) من المشاركة في التنمية حيث يتبن من دراسة الجدول رقم (٤) بالملحق تراجع مشاركة القطاع الخاص في الاستثمار الكلي من نمو ٤٠% في بداية السبعينات الى ٨.٣% خلال الفترة (١٩٨١- ١٩٨٥)، وقد ارتبط هذا المؤشر بعجز موارد الموازنة العامة للدولة عن تلبية احتياجات الإنفاق الاستثماري والإنفاق الاستهلاكي مما تسبب في بلوغ عجز الموازنة نحو٢١% من الناتج المحلي الإجمالي عام ١٩٨٦ كما هو موضح فى الجدول رقم (٥) بالملحق، مع ملاحظة أن عجز الموازنة قد استمر معظم سنوات الفترة (١٩٨٣ - ٢٠٠١ ف). ولقد تمثلت الآثار السلبية على الاقتصاد الليبي في:

أ – عدم تحقيق مستهدفات النمو في خطط التنمية بسبب انخفاض الإيرادات النفطية و انخفاض المحقق من الصرف الأجنبي الأمر الذي أدى إلى إلغاء أو توقف الكثير من المشاريع في الخطط الاستثمارية خلال فترة الثمانينات والتسعينات، وعجز الموازنة عن تلبية الاستثمارات المطلوبة حيث قد قدر معدل تنفيذ الخطط الاستثمارية خلال ١٩٨٦ – ١٩٩٧. بنحو ٥٧.٤% (٩).

ب – عدم توفير مستلزمات تشغيل الأنشطة الإنتاجية التي تحتوي على مكونات إستيرادية عالية، مما أدى إلى توقف المشروعات القائمة أو تشغيلها بأقل من طاقتها حيث بلغ معدل التشغيل للطاقات المتاحة

نحو ٤١.٢%، وبالتالي تحقيق مزيد من الخسائر التي تحملتها موازنة الدولة كدعم لهذه الأنشطة، فى الوقت الذى اتسم فيه كل من الاستثمار والإنتاج في القطاع العام بضعف الكفاءة.

جـ – استمرار تدنى نسبة الإنفاق الاستثماري الحكومى ضاعفت من الآثارالسلبية على الأداء الاقتصادي وعلى إمكانيات توفير فرص عمل جديدة، ومما زاد من حدة هذه الآثار السلبية تدنى نسبة استثمارات القطاع الخاص والتى كان من الممكن أن تعوض ضعف الاستثمارات الحكومية.

د – ارتفاع نسبة الاستهلاك النهائي بشقية العام والخاص، حيث قام الإنفاق العام خلال الفترة السابقة على مبدأ الدعم في كافة أشكاله وعلى تسعير سلع النفع العام و تبنى سياسة الإعانات، مما ضاعف من عجز الموازنة، وتحميل الاستثمارات في الأنشطة الإنتاجية عبء المحافظة على توازن الموازنة مما أضر بالنمو الاقتصادي على المدى الطويل، وقد بلغت نسبة الاستهلاك النهائي من الناتج المحلي النفطي نحو ٣٩٦%، أي أربعة أضعاف الناتج النفطي عام ١٩٩٧ كما هو موضح فى الجدول رقم (٦)، كما لم تستطع الموازنة تلبية احتياجات الاستهلاك العام حيث تراجعت نسبته من نحو ٤٠% من إجمالي الاستهلاك النهائي عام ١٩٨٣ إلى ٢٢.٦% عام ٢٠٠٢، كما هو موضح في الجدول رقم (٧). وقد اثر ذلك في قدرة المؤسسات العامة على تأدية وظائفها وتقديم مزيد من فرص العمل سواء في القطاعات الإنتاجية أو الخدمية وقد كان من نتيجة ذلك كله عدم تحقيق أية زيادات حقيقية في متوسط نصيب الفرد من الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة حيث بلغ متوسط الدخل الفردي نحو ٢٦١٨ دينارا عام ١٩٩٩، ٢٦٤٩ دينارا عام ٢٠٠٢. جدول (٨). وارتفع معدل البطالة من نحو ٥.٤% عام ١٩٩٨ إلى ١٠.٤% عام ٢٠٠١ (٤).

القطاع العام وإساءة استخدام الموارد.

تشير إحدى الدراسات (٧) إلى أن الأسلوب البيروقراطي للإدارة و الاعتماد على أساليب التخطيط المركزية و إهمال المؤشرات الخاصة بتخصيص الموارد المستخدمة في اقتصاد السوق ولا سيما مؤشرات الأسعار، فضلاً عن الموافقة على بعض المشاريع بغض النظر عن الأرباح الاقتصادية ودعم وتمويل المشاريع غير المربحة على أمل نجاحها في المستقبل كل ذلك يعني عملياً هدراً للموارد الاقتصادية المتوافرة للمجتمع، وقد أشارت الدراسة إلى بعض الأمثلة لهذا الهدر، ففى القطاع الصناعي والذي خصصت له استثمارات تفوق ٤٣١٥ مليون دينار ليبي فانه يشتمل على نحو ٢٥٠ مصنعاً يعمل بها نحو ٤٧٠٠٠ عاملا فانه يلاحظ ان نحو ١٧ مصنعا يحقق إنتاجا يفوق ٦٠% من القدرة الإنتاجية القصوى لها، كما يلاحظ أن معدلات الإنتاج في صناعات أخرى تتراوح بين (٩-٥٩ %) من القدرات القصوى المرسومة.

وأما على مستوى الصناعات الاستخراجية فقد انخفض الإنتاج في بعضها بنسبة ٤٨%، وفى البعض الأخر بنسبة ٧٣% - وأما عن الصناعات الخفيفة فقد تدنى الإنتاج في ١٧ سلعة بنحو ٣% كحد أدنى، ٨١% كحد أقصى من الطاقة الإنتاجية.

وأما في القطاع الزراعي فان نسبة الاكتفاء الذاتي لم تتجاوز ٢١%من الاحتياجات المحليه نتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج في معظم المشاريع والبالغ عددها ١٧٥ مشروعاً، قدرت استثماراتها بنحو ٢٦١.١ مليون دينار ليبي، وعلى الرغم من ذلك فان العمل قد توقف فى نحو ٩٨ مشروعا، أو ما يعادل نحو ٥٦% من اجمالى عدد المشاريع.

وأما في قطاع النفط فانه على الرغم من الإمكانيات التي يتمتع بها هذا القطاع، إلا انه ظل يتعرض لنفس المشاكل التي واجهتها القطاعات الأخرى نتيجة لسوء الإدارة وطابعها المركزي والبيروقراطي، وقد انعكس هذا الوضع سلبياً على الشركات النفطية في ميداني التنقيب والإنتاج.

وكان من نتيجة سوء الإدارة و تدني الطاقات الإنتاجية، انخفاض العائد على الاستثمارات، وكان من نتيجة سوء الإدارة وتدني الطاقات الإنتاجية، انخفاض العائد على الاستثمارات، الخسائر المتواصلة، ضعف الهياكل المالية ونقص السيولة وتراكم الديون، الاقتراض من المصارف التجارية ثم التوقف عن الإنتاج.

وللتغلب على مظاهر ضعف الأداء الاقتصادي وانخفاض معدلات النمو وتدني كفاءة المشروعات العامة من النواحي الفنية والمالية والإدارية. يتطلب الأمر الأخذ بسياسات إصلاحية على مستوى إدارة الاقتصاد الكلي بجملة سياساته النقدية والمالية والتجارية وسياسات الاستثمار والسياسة الاجتماعية. وعلى المستوى الجزئي (الوحدات الاقتصادية) لتحسين كفاءتها الاقتصادية والإدارية والمؤسسية وجد إن انسب أسلوب عملي لتتحول المشروعات العامة قليلة الكفاءة إلى مشروعات أكثر كفاءة هو نقلها إلى الإدارة الخاصة من خلال نقل ملكيتها أو إدارتها أو تأجيرها (خصخصتها)، لذلك فأن برنامج الخصخصة يعد أحد أهم عناصر الإصلاح الاقتصادي، والذي يهدف إلى تحويل الاقتصاد من وضعه الحالي إلى اقتصاد تقوده آليات السوق ليتكيف مع الاقتصاد العالمي.

سياسة الإصلاح الهيكلي والخصخصة:

تهدف سياسة الإصلاح الهيكلي إلى تحسين مناخ الاستثمار العام من خلال ضمانات قانونية و حوافز وإعفاءات لجذب الاستثمارات الخاصة للمشاركة في عملية التنمية، إضافة إلى تخلي الدولة ونقل ملكية وإدارة المشروعات العامة من خلال الاعتماد على آليات السوق والتخلص من الترتيبات البيروقراطية (٦).

وتتعدد المفاهيم المستخدمة في تعريف الخصخصة، ويمكن اختصار معظمها في أن الخصخصة تتمثل في زيادة الدور الذي يقوم به القطاع الخاص في ملكية وتشغيل وإدارة الوحدات الإنتاجية في المجتمع من خلال بيع الدولة لجزء من القطاع العام، ويطلق على هذه العملية خصخصة التحويل، أو زيادة الدور الذي يوكل إلى القطاع الخاص في خطط التنمية من خلال الحوافز التي تقدم له بحيث يستحوذ تدريجياً على النصيب الأكبر من الاستثمار والعمالة والناتج في المجتمع، وبهذا يتغير هيكل الاقتصاد القومي من اقتصاد يسيطر فيه القطاع العام على الأنشطة الاقتصادية إلى اقتصاد يتميز بزيادة الوزن النسبي للقطاع الخاص وهو ما يطلق عليه الخصخصة بأسلوب النمو أو الخصخصة التلقائية.

هذا وتجب الاشارة الى ان القطاع العام يتكون ـ بالمفهوم الشامل ـ من جزئين (١٢) أحدهما تجاري وتمارس فيه الدولة دور المنتج أو التاجر ويتضمن المشروعات المملوكة للدولة والتى لها حسابات مستقلة، أما الجزء غير التجاري فانه يتضمن المؤسسات التي تقدم خدمات أساسية لأغراض اجتماعية مثل التعليم والصحة والعدالة والأمن والدفاع. ويتركز تحويل الملكية العامة إلى خاصة ـ في المقام الأول ـ علي الجزء التجاري، وإن كان هذا لا يمنع من إتاحة الفرصة للمنافسة وتحقيق الخصخصة في بعض مجالات الخدمات الأساسية كالصحة والتعليم، ولا يفهم من ذلك أن كل الجزء التجاري من القطاع العام يجب ان يخضع للخصخصة إذ أن هناك بعض الأنشطة التى يتعين أن تبقى تحت سيطرة القطاع العام لاعتبارات عدة مثل:

١- السيطرة على الموارد الطبيعية كالنفط والمعادن.
٢- الاحتكارات الطبيعية كالسكك الحديدية والموانى والهواتف، المياه والصرف الصحي.
٣- بعض الصناعات الاستراتيجية كالبتروكيماويات، الكهرباء والحديد والصلب.

وتتمثل أهم طرق خصخصة التحويل في:

ـ البيع للجمهور أو مستثمر رئيسى عن طريق بورصة الأوراق المالية.
ـ البيع لمستثمر رئيسي بالتفاوض المباشر.
ـ البيع لاتحادات العاملين المساهمين.
ـ التصفية القانونية للشركات العامة وبيع مكوناتها كوحدات منفصلة.
تأجير الوحدات و الأصول للقطاع الخاص.

أهمية المناخ العام والإجراءات المصاحبة للخصخصة:

يعتمد نجاح برنامج الخصخصة ـ بالدرجة الأولى ـ على أسلوب التنفيذ و ليس مجرد الأخذ بالمبدأ، ومن هنا فانه تجب الإشارة الى أن أسلوب التنفيذ انم يتضمن الى جانب الموضوعات الفنية المرتبطة بتقييم الشركات والمؤسسات عمليات سياسية واجتماعية معقدة، ينبغي أن يتوافر لها الاقتناع العام والمشروعية والاتفاق على أساليب التنفيذ والتطبيق (٥).

ويمكن إيجاز أهم الجوانب الاقتصادية والإجرائية اللازم توافرها لنجاح الخصخصة والإشارة إلى مدى توافرها أو غيابها في الاقتصاد الليبي.

١- البيئة الاقتصادية والاجتماعية:

تعتبر تهيئة كل من البيئة الاقتصادية والاجتماعية من ابرز العناصر اللازم توافرها لنجاح الخصخصة بحيث تصبح معتمدة على آليات السوق، وهذا يعني أن تبنى سياسات تكيف وتأهيل الاقتصاد تعتبر من المكونات الأساسية لبرنامج الخصخصة، ومن هذه السياسات التي يجب الأخذ بها ويبدو غيابها واضحاً في الاقتصاد الليبي.

أ – إلغاء الأسعار الإدارية المفروضة حالياً سواء كانت أسعار سلع وخدمات أو أسعار فائدة أو أسعار الصرف لتعكس التكلفة الحقيقية للأشياء، ويمكن أن يتم ذلك بشكل تدريجي ومتلازم مع تحسين الأجور والمرتبات.

ب – إلغاء جميع المزايا والإعانات التي تمنحها الدولة للمشروعات العامة وتخفيف الحماية التي تتمتع بها وتخفيف القيود المفروضة على التجارة الخارجية أو تحريرها وإيجاد بيئة تنافسية، وذلك لأن تنفيذ الخصخصة في بيئات غير تنافسية يؤدي إلى خلق مشاكل تزيد عن المشاكل التي ستحلها الخصخصة.

جـ - إصلاح النظام المصرفي بحيث يصبح قادرا على تسهيل عملية تدفق الأموال سواء اللازمة لإتمام عملية نقل الملكية أو الناجمة عنها.

د – إقامة سوق أوراق مالية (سوق مال) بحيث يتم من خلالها عمليات تداول الأسهم للشركات المباعة.

هـ - إجراء إصلاحات مؤسسية وإدارية وأعداد كوادر فنية تكون قادرة على الاضطلاع بعملية الإصلاح التي تواكب الخصخصة.

وأما عن الجوانب الاجتماعية في عملية الخصخصة فإنها لا تقل في أهميتها عن الجوانب الاقتصادية، اذ أنه من الضروري أن يحوز برنامج الخصخصة على القبول العام من المجتمع حتى يتسم بالمشروعية، والأمر على هذا النحو إنما يحتاج الأمر إلى المصارحة ومناقشة الإيجابيات والسلبيات كي يمكن أخذها في الاعتبار، والوصول إلى اقتناع عام يعد أمراً ضرورياً لنجاح البرنامج، فمثلا لقد استغرقت مرحلة الدعوة والإقناع والدعوة لهذا البرنامج في التجربة المصرية ثلاث سنوات تم الاستماع فيها إلى ممثلي ١٧ تجربة في العالم وإقامة ندوات لمناقشة مشكلات القطاع العام وأثارها على الإصلاح الاقتصادي وذلك للوصول إلى قبول فكرة الخصخصة كخيار لاستكمال الإصلاح الاقتصادي في مصر.

٢- الإطار القانوني وإجراءات التقييم:

إن أهم أهداف سياسة الخصخصة هي ضرورة الالتزام بمبدأين أساسين دونهما تفقد الخصخصة مبرراتها وهما الكفاءة والعدالة فالهدف المعلن والمنشود من وراء الأخذ بسياسة الخصخصة هي إنها تساعد على مزيد من الكفاءة في إدارة الموارد الاقتصادية وبنفس الدرجة نراعي قدر الإمكان تحقيق العدالة والمساواة ولكن يجب ألا تأخذنا هذه المعايير بعيداً عن تطوير المشروعات، فتوسيع قاعدة الملكية وإن كان مفيداً في إتاحة الفرصة لأكبر عدد من المستثمرين من المشاركة في ملكية الأصول الاقتصادية فأنه من ناحية أخرى قد يحرم هذه المشروعات من المالك المتخصص الحريص على تطوير المشروع تكنولوجياً وتسويقياً، كما إن نقل الملكية إلى العاملين في المشروع أو القائمين على الإدارة ربما لا يترتب عليه بالضرورة تحسين الأداء خاصة إذا كانت هذه العناصر لا تتمتع أساساً بالكفاءة العالية التي تمكنها من الارتقاء بمستوى التشغيل والإدارة ومن المسائل الحساسة في قضية الخصخصة ما يتاح للمواطن وما يتاح للأجانب والتوفيق بين الخيارين في حال وجود مستثمر أجنبي يملك قدرات تكنولوجية تساعد على استمرار التطوير والمنافسة العالمية (٥) والإطار القانوني في عملية الخصخصة لابد أن يراعي هذه الجوانب ويحاول التوفيق بينها بما يخدم المصلحة العامة للمجتمع في الحفاظ على أمنه واستمرار بقاء هذه المشروعات منتجة ومتطورة وفي نفس الوقت تتم الخصخصة بحيادية وعدالة.

ومن الملاحظ أن قرار اللجنة الشعبية العامة رقم (٣١) لسنة ٢٠٠٣ بإصدار لائحة تمليك الشركات والوحدات الاقتصادية العامة حمل الهيئة العامة لتمليك الشركات والوحدات الاقتصادية باختصاصات متعددة قد لا تستطيع إنجازها من الناحية الزمنية وربما الفنية والإدارية، حيث أناط بها تقييم الشركات وتحديد طرق التمليك واعتماد نتائج التقييم ثم البيع وقد ركزت اللائحة على تفضيل البيع للمستخدمين دون النظر لظروف كل شركة أو وحدة اقتصادية وللجوانب الفنية والكفاءة، كما انه يظل من الضروري الاستعانة باستشاريين اقتصاديين محليين ودوليين لإجراء عمليات التقييم حتى يكون هناك أكثر من جهة

واحدة مسئولة عن تقييم الشركات والوحدات الاقتصادية بما يحافظ على الشركات من الضياع إذا تم تقديرها بقيم اقل من قيمها الحقيقية.

الآثار المحتملة للخصخصة (الإيجابيات – السلبيات):

إن نجاح الخصخصة مرتبط بتهيئة المناخ المناسب لتنفيذها في ظل الاقتناع العام بضرورتها لإصلاح الاقتصاد وتحسين مستويات المعيشة جنباً إلى جنب مع تنفيذ عمليات نقل الملكية والتحول في إطار من الشفافية والوضوح والمصداقية، ونجاح البرنامج يتوقع ان يكون له آثار إيجابية على المستويين الكلي والجزئي (١١).

أولاً: الآثار الإيجابية للخصخصة:

١- الآثار على الموازنة العامة للدولة

يتوقع تخفيض العجز في الموازنة وميزان المدفوعات عن طريق تخليص الموازنة من الدعم الذي كانت تمنحه الجماهيرية الليبية لشركات القطاع العام العاملة بها، بالإضافة إلى الضرائب التى قد تفرض على كل من ضرائب أرباح الشركات والمشروعات التي سيتم تحويلها إلى القطاع الخاص. مما يزيد من قدرة الموازنة على زيادة موازنات الخدمات الاجتماعية مثل الصحة والتعليم والبنية الأساسية، ولقد سبقت الإشارة إلى تكرار عجز الموازنة خلال سنوات (١٩٧٣ – ٢٠٠٢) وزيادة الدين العام لتغطية هذا العجز، وبالتالي فانه من المتوقع أن تكون الخصخصة إحدى الأدوات الفعالة اللازمة لسد العجز في الموازنة وخفض الضغوط التضخمية وزيادة الإنتاج القومي من السلع والخدمات هذا من ناحية الإيرادات والنفقات.

أما من ناحية الموازنة الرأسمالية فأن تحرير الأموال المستثمرة في الشركات والوحدات الاقتصادية للقطاع العام والتي تشير بعض التقديرات (٧) الى أن حجم الأصول في ١٧٠ شركة عامة يبلغ ٢١ مليار دينار ليبي فإذا تمت عملية الخصخصة علي مدى عشر سنوات فأن الموازنة ستحقق إيرادات سنوية تقدر بنحو ٢ مليار دينار ويمكن إعادة استثمار حصيلة بيع القطاع في إنشاء مشروعات استراتيجية جديدة تساهم في رفع معدل النمو الاقتصادي وخفض الدين العام.

٢- الحد من الاحتكار:

من الملاحظ أن احتكار شركات ومؤسسات القطاع العام لإنتاج الكثير من السلع الاستهلاكية قد أدى الى إهمال عاملي الجودة وزيادة الإنتاجية ومن ثم فانه قد فرض على المستهلك سعرا ونوعية غير مناسبة، وبطبيعة الحال فان الخصخصة ستوجد بيئة تنافسية ومزاحمة تفرض على الشركات السعي الدائم لإرضاء المستهلك بجودة أفضل وسعر أقل. كما أن إعادة تخصيص الموارد في صالح القطاع الخاص سيؤدي الى زيادة الإنتاجية وتحرير الأسواق من القيود السعرية والحصص السلعية والتخفيف من القيود البيروقراطية وتحسين الأداء العام والخاص، الأمر الذى من شأنه أن يؤدى إلى زيادة كل من الدخل الفردى والقومى.

٣- الأثر على الكفاءة الإنتاجية:

تؤدي الخصخصة الى زيادة درجة المنافسة بين الوحدات الإنتاجية، مما يؤدي الى التخلص من عناصر عدم الكفاءة وزيادة الدوافع على التجديد وظهور جيل من المنتجين والإداريين أكثر كفاءة، ومن المعلوم ان تحقيق الكفاءة انما يتأتى عن طريق:

أ - زيادة الناتج الكلي باستخدام نفس القدر من الموارد.

ب - تقليل كمية المدخلات اللازمة للحصول على نفس الإنتاج .

جـ - تحسين وتطوير نوعية الإنتاج ووسائله، وعموما فان الخصخصة ستؤدي الى تحقيق الحالات السابقة أو كلها.

٤- رفع معدلات النمو:

من المعروف أن نمو الناتج الكلي إنما يتحقق من خلال تخصيص الموارد واستغلالها الاستغلال الأمثل، وربما من استثمار حصيلة بيع القطاع العام في أنشطة جديدة، وقد يؤثر العاملان معا فى استقرار واستمرار نمو الناتج القومى بما يعود على المجتمع برفع وتحسين مستويات معيشة جمهرة المواطنين.

ثانياً الآثار السلبية للخصخصة:

١- اثر الخصخصة على العمالة.

كثيرا ما يثير المعارضون لبرنامج الخصخصة قضية العمالة، على اعتبار أن هذا البرنامج إنما يؤدى إلى الاستغناء عن العمالة الكائنة فى وحدات القطاع العام التابعة للدولة، وحقيقة الأمر أن الوحدات الإنتاجيه التابعة للقطاع العام فى الدول النامية إنما تعانى دائما من وجود بطالة مقنعة وعجز دائم فى استغلال طاقاتها الإنتاجية بنسب قد تكون كبيره ومتباينة من وحدة لأخرى، وهنا يجب الاعتراف بأن الخصخصة إنما تؤدى على المدى القصير - وبصفة عامه - إلى الاستغناء عن العمالة الزائدة حتى يمكن تخفيض معامل العمالة، وهنا تجب الإشارة إلى أن تشغيل هذه المنشآت بكامل طاقتها قد يتطلب عدم التخلص من العمالة، وبالتالى زيادة الإنتاجية، بالإضافة إلى ذلك فان استخدام حصيلة البيع في إقامة مشروعات جديدة يمكن من توفير فرص عمل جديده لهذه العمالة، كما أن الإصلاحات التي ستواكب عملية الخصخصة ستزيد من فرص القطاع الخاص في الأنشطة الاستثمارية، مما يتيح - أيضا - فرص عمل جديدة، وفضلا عن ذلك فان فتح المجال أمام العمالة لإقامة أنشطة خاصة صغيرة من خلال نظم المعاش المبكر سيحقق فرصة أمام هؤلاء لان يكونوا مستثمرين في أنشطة إنتاجية ربما تتوافق والمهارات التي اكتسبوها في الشركات التي تم بيعها، بالإضافة إلى ذلك فان برامج التدريب التحويلي وشبكات الأمان الاجتماعي والصناديق يمكن أن تمارس دورها في التخفيف من الجوانب السلبية للخصخصة على العمالة والتوظف.

٢- ظواهر سلبية أخرى.

أن تطبيق الخصخصة في بيئة غير مواتية تنعدم فيها الشفافية والفعالية وير تنافسية ويشوبها التشوهات السعرية والمؤسسية والإدارية فضلا عن التباطؤ في تطبيق حزمة الإصلاحات التي يجب ان تواكب وتتفاعل مع سياسة الخصخصة قد تؤدي الى ظواهر سلبية ونتائج عكسية لأهداف سياسة الخصخصة سواء على المستوى القومى أو الفردى.

الموجز والتوصيات:

فرضت الظروف العالمية المتعلقة بسيادة اقتصاد السوق والعولمه الاقتصادية على البلدان النامية ضرورة التحول إلى اقتصاد تقوده آليات السوق يشارك فيه القطاع الخاص بالنصيب الأكبر من النشاط الاقتصادي، كما أن تجربة فشل التصنيع الحكومي وإخفاق المؤسسات العامة في إدارة واستغلال الموارد بكفاءة اقتصادية كانت الدافع المحلي لهذا التحول. وتعتبر سياسة الخصخصة أحد ابرز الإجراءات المتبعة لتحقيق الانتقال إلى اقتصاد السوق وان كان نجاحها يرتبط بحزمة من السياسات الاقتصادية والاجتماعية الأخرى. وقد تناولت الدراسة استعراض الدوافع العالمية والمحلية الداعية لتطبيق سياسات التحول الاقتصادي والخصخصة واستعرضت الدراسة أهم مؤشرات أداء الاقتصاد الليبي خلال الفترة (١٩٧٣-٢٠٠٢) للتعرف من خلالها على معدلات نمو الناتج المحلي الإجمالي خلال هذه الفترة والتي تميزت بمعدلات نمو عالية ٩.٦%، ٧.٣% في فترة السبعينات (الخطة الأولى والثانية) ثم انتقل الاقتصاد الى مرحلة نمو غير مستقرة خلال فترة الثمانينات والتسعينات حقق فيها معدلات نمو سالبة أو إيجابية متواضعة وتزامن مع هذه النتائج غير الإيجابية انخفاض الاستثمار والتكوين الرأسمالي بسبب تباطؤ نمو الناتج المحلي الإجمالي وحرمان القطاع الأهلي من المشاركة في التنمية، وقد أدى ذلك الى عجز الموازنة العامة للدولة عن الوفاء بمتطلبات الاستثمار والاستهلاك فلم يزد معدل تنفيذ الخطط الاستثمارية خلال الفترة (١٩٨٦-١٩٩٧) عن ٥٧.٤% وتراجعت معدلات استغلال الطاقات الإنتاجية في الشركات العامة بسبب عدم توفير مستلزمات التشغيل المستوردة في القطاع الصناعي، حيث لم تزد معدلات التشغيل عن ٦٠%. وفي الصناعات الإستخراجية انخفض الإنتاج بنسب ٤٨ - ٧٣% وفي القطاع الزراعي لم تتعد نسبة الاكتفاء الذاتي ٢١% نتيجة لانخفاض مستوى الإنتاج في معظم المشروعات، وتوقفت معظم المشروعات الصناعية والزراعية نتيجة لسوء الإدارة وضعف الهياكل المالية ونقص السيولة، الأمر الذي دفع الدولة للأخذ بسياسة الخصخصة لتحويل المشروعات العامة قليلة الكفاءة الى مشروعات أكثر كفاءة، الا أن نجاح برنامج الخصخصة يتطلب أن يتوافر له الاقتناع العام من المجتمع وسلامة إجراءات التنفيذ وتبني سياسات تكييف وتأهيل الاقتصاد لخلق بيئة تنافسية مواتية لنجاح الخصخصة.

وتتوقع الدراسة أن يكون للبرنامج آثاراً إيجابية على الموازنة العامة للدولة نتيجة تخليصها من الدعم الذي كانت تمنحه لشركات القطاع العام وما ستجنيه من إيرادات من حصيلة بيع القطاع العام وتقدر بنحو

٢ مليار دينار سنوياً خلال ١٠ سنوات والتي يمكن إعادة استثمارها في مشروعات استراتيجية جديدة، فضلاً عن أثارها الإيجابية للحد من الاحتكار وتحسين تخصيص وتوزيع واستغلال الموارد، وبالتالي تحقيق الكفاءة الإنتاجية.

وأما عن الآثار السلبية للخصخصة فيتوقع ان تقع على العمالة والتوظف في المدى القصير ولكن على المدى الطويل فان الأثر سيتلاشى نتيجة زيادة الاستثمار الخاص والحكومي ويمكن الحد منه عن طريق نظم المعاش المبكر والصناديق الاقتصادية.

وقد انتهت الدراسة بمجموعة من التوصيات:

١- ضرورة تهيئة المناخ العام المساند لنجاح برنامج الخصخصة من حيث:
- إلغاء أشكال الدعم المختلفة على أسعار السلع والخدمات.
- تطبيق الإصلاحات النقدية والمالية المواكبة للخصخصة والمؤهلة لنجاحها.
- الإسراع بإنشاء سوق الأوراق المالية.
- إجراء إصلاحات إدارية ومؤسسية لإعداد كوادر فنية تتفهم متطلبات اقتصاد السوق واحتياجاته.

٢- تحقيق الاقتناع العام والقبول لفكرة الخصخصة، وذلك من خلال الاعتماد على المؤتمرات والمناقشات الهادفة للتعريف بمشاكل القطاع العام وما تتحمله الدولة في سبيل استمراره وهو لا يحقق الكفاءة ويستنزف موارد الموازنة والتي يمكن أن توجه لتحسين الصحة والتعليم.

٣- ضرورة تنشيط النظم الضمانية الاجتماعية لتخفيف حدة البطالة المؤقتة في المدى القصير.

٤- الترويج لبرنامج الخصخصة بما يكفل اقتناع المجتمع به والإعلان عن الشركات والوحدات التي سيتم توسيع قاعدة الملكية فيها لجذب المستثمرين المحليين لشرائها.

المراجع

١- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة، تقرير التنمية البشرية، ليبيا، ١٩٩٩.

٢- أمانة اللجنة الشعبية العامة للتخطيط، التحولات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، ليبيا الثورة في ٣٠ عام.

٣- اللجنة الشعبية العامة لشئون الإنتاج، المحاور الأساسية للسياسات المقترحة للقطاعات الإنتاجية، ٢٠٠٢.

٤- الهيئة القومية للمعلومات والتوثيق، ليبيا، ٢٠٠٢.

٥- حازم الببلاوي، دكتور، دور الدولة في الاقتصاد ، دار الشروق، القاهرة، ١٩٩٨.

٦- رمزي زكي، دكتور، الخصخصة والإصلاح الاقتصادي في مصر، المجلة المصرية للتنمية والتخطيط، معهد التخطيط القومي، المجلد الثاني، العدد الأول، ٤ يونيو ١٩٩٤.

٧- سيف الإسلام م. القذافي، ليبيا والقرن الواحد والعشرين، الفاتح ٢٠٠٢.

٨- مجلس التخطيط العام، الحسابات القومية، ليبيا، إعداد مختلفة.

٩- مختار عبدالمنعم خطاب، دكتور، الإصلاح الاقتصادي والخصخصة-التجربة المصريه، ندوة التعاون الاقتصادي بين القطرية والعولمة، الأردن، ابريل ١٩٩٩.

١٠- مصرف ليبيا المركزي، النشرة الاقتصادية، المجلد ٤٢، الربع الرابع، ٢٠٠٢.

11- Abdel-Rahman, Helmy. Abu Ali, Sultan "Role of the Public and private sectors with Spcial to Privitization: the case of Egypt" Privitization and Structural Adjustment in the Arab Countries, p. 156.

12- El-Nagar, Said ´´The Basic Issues Privitization and Structural Adjustment in The Arabic Countries, I M F, 1989.

الملحق

جدول رقم (١): تطور الناتج المحلي الإجمالي والناتج غير النفطي بالأسعار الثابتة خلال الفترة ١٩٧٣ - ٢٠٠٢

(مليون دينار بأسعار ١٩٨٠)

السنة	لناتج غير النفطي		الناتج النفطي		الناتج المحلي الإجمال	
	القيمه	%	القيمه	%	القيمه	% للتغير السنوى
١٩٧٣	١٤٢٤.٠	٢٢.٦	٤٨٧٠.١	٧٧.٤	٦٢٩٤.١	٩.٦
١٩٧٥	٢٧٠٨.٧	٣٦.١	٥٣٩٧.٤	٧١.٩	٧٥٠٦.٠	٧.٣
١٩٨٠	٣٦٨٥.٨	٣٥.٩	٦٥٧١.٦	٦٤.١	١٠٢٥٧.٣	٣.٨-
١٩٨٥	٤٠٥٠.٤	٤٨.٧	٤٢٦٢.٥	٥١.٣	٨٣١٢.٩	٣.٢
١٩٩٠	٣٧١٥.٠	٣٨.٥	٥٩٣٦.٧	٦١.٥	٩٦٥١.٨	٤.٨
١٩٩٥	٥٢٢٠.٩	٤٣.٧	٦٧٣٦.٢	٥٦.٣	١١٩٥٧.١	٧.٣
١٩٩٦	٩٦٤٢.٧	٧٥.١	٣١٩١.٣	٢٤.٩	١٢٨٣٤.٠	٢.٥
١٩٩٧	٩٩٦٦.٧	٧٥.٧	٣١٩٢.٥	٢٤.٣	١٣١٥٩.٢	٥.٣
١٩٩٨	٩٣٤٨.٢	٦٧.٤	٤٥١٣.٠	٣٢.٦	١٣٨٦١.٢	٠.١
١٩٩٩	٩٥٠٠.٢	٦٨.٥	٤٣٧٥.٦	٣١.٥	١٣٨٧٥.٨	١.٩
٢٠٠٠	٩٨٨٠.١	٦٩.٩	٤٢٥٥.٦	٣٠.١	١٤١٣٥.٧	٣.٢
٢٠٠١	١٠٣٥٤.٤	٧١.٠	٤٢٢٨.٨	٢٩.٠	١٤٥٨٣.٢	٣.٤
٢٠٠٢	١٠٨٧٠.٠	٧٢.١	٤٢٠٣.٥	٢٧.٩	١٥٠٧٣.٥	

أرقام السنوات ١٩٩٦ - ٢٠٠٢ هي بالأسعار الثابتة لعام ١٩٩٧ ف .

المصدر: ١- البرنامج الانمائى للأمم المتحده، تقرير التنمية البشرية، ١٩٩٩.

٢- مجلس التخطيط - إدارة الخطط والبرامج .

جدول رقم (٢): قيمة ونسبة التكوين الرأسمالي في الناتج المحلي (مليون دينار بالأسعار الجارية) خلال الفترة ١٩٨٣ - ٢٠٠١

السنة	الناتج المحلي الإجمالي (بسعر السوق)	إجمالي التكوين	
		القيمة	% من الناتج المحلي
١٩٨٣	٨٩٣١.٩	٢٥٢٤.٣	٢٨.٢٦
١٩٨٦	٧١٣١.٥	١٣٧٥.٩	١٩.٢٩
١٩٩١	٨٨٠٥.١	١٠٣٤.٣	١١.٧٥
١٩٩٥	١٣١٢١.٣	١٣٧٥.٠	١٠.٤٨
١٩٩٧	١٣٧٤٢.٨	١٩١٨.٠	١٣.٩٦
١٩٩٨	١٢٦١٠.٦	١٥٢٣.٨	١٢.١
١٩٩٩	١٤٠٧٥.٢	١٥٨١.٧	١١.٢
٢٠٠٠	١٧٦٢٠.٢	٢٢٨٧.٨	١٣.٠
٢٠٠١	١٧٦٤٠.٧	٢٢٣١.٩	١٢.٧

المصدر : ١ - برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية ، ليبيا ١٩٩٩ ف .

٢- مجلس التخطيط العام ، الحسابات القومية ، إعداد مختلفة .

جدول رقم (٣): التوزيع النسبي لتكوين رأس المال الثابت حسب خطط التنمية والبرامج الاستثمارية اللاحقة.

القطاعات الرئيسية	خطة التحول ١٩٧٣ -١٩٧٥	خطة التحول ١٩٧٦-١٩٨٠	خطة التحول ١٩٨١-١٩٨٥	فترة البرامج الاستثمارية السنوية ١٩٨١-١٩٨٥	فترة البرامج الاستثمارية السنوية ١٩٩٢-١٩٩٦
الزراعة	١٤.٤	١٣	٩.٥	٨.١	٨.٤
الصناعات التحويلية	١٢.١	١٣.٦	١٦.١	٩.٤	٦.٧
الكهرباء و الغاز و المياة	١٢.٨	١٤.٧	١٣.٥	١٦.٩	٧.٧
النقل و التخزين و المواصلات	١٤.٦	١٦.٦	١٨.٧	١٢.٧	١٠.٩
خدمات التنمية الاجتماعية	٣	٤.٨	٨.١	١٥.٨	٢٤.٣
استخراج النفط و الغاز	١٦.٦	١٦.٩	١٩	١٩	١٧.٥
ملكية المساكن	٢٢.٥	١٦.٤	٨.٥	٧.٨	١١.٣

المصدر : برنامج الأمم المتحدة الإنمائي - تقرير التنمية البشرية ليبيا ١٩٩٩ ف

جدول رقم (٤): التوزيع النسبي للاستثمار بين القطاع العام و الخاص.

الفترة	القطاع العام %	القطاع الخاص %
١٩٧٠ - ١٩٧٢	٦٩.١	٣٠.٩
١٩٧٣ - ١٩٧٥	٧٩.١	٢٠.٩
١٩٧٦ - ١٩٨٠	٨٧.٢	١٢.٨
١٩٨١ - ١٩٨٥	٩١.٧	٨.٣
١٩٨٦ - ١٩٩٠	٩٠.٢	٩.٨
١٩٩١ - ١٩٩٧	٧٥.٤	٢٤.٦
١٩٩٨ - ١٩٩٩	٨١.٥	١٨.٥

المصدر : التحولات السياسية و الاقتصادية و الاجتماعية ، ليبيا الثورة في ٣٠ عاماً .

جدول رقم (٥) تطور رصيد الموازنة العامة للدولة (١٩٨٣ – ٢٠٠١).

(مليون دينار) لسنوات مختارة .

السنة	إجمالي الإيرادات (أ)	إجمالي المصروفات (ب)	الرصيد (أ – ب)	% العجز أو الفائض في الموازنة	% العجز أو الفائض في الناتج المحلي
١٩٨٣	٣٤٤٨.١	٤٥٠٣.٠	-١٠٥٤.٩	-٣٠.٦	-١١.٨
١٩٨٦	٢١٣٧.٦	٣٦٣٦.٥	-١٤٩٨.٩	-٧٠.١	-٢١
١٩٨٩	٢٥٠٤.٠	٢٩١٢.٠	-٤٠٨.٠	-١٦.٣	-٥.٤
١٩٩٠	٢٩٤٥.٠	٢٥٩٤.٠	٣٥١.٠	١١.٩	٤.٤
١٩٩٢	٢٦٨٦.٠	٢٧٢١.٠	-٣٥.٠	-١.٣	-٠.٤
١٩٩٣	٢٥٧٥.٠	٢٩٦٨.٠	-٣٩٣.٠	-١٥.٣	-٤.١
١٩٩٥	٣٦٧٩.٠	٣٤٧٤.٠	٢٠٥.٠	٥.٦	١.٨
١٩٩٧	٥٣٣٠.٠	٤٨٥١.٠	٤٧٩.٠	٩.٠	٣.٩
١٩٩٩	٤٨٥٧.٠	٤٢٩٦.٠	٥٦١	١١.٦	٤.٠
٢٠٠٠	٤٦٦٢.٢	٥٢٥٠.٢	-٥٨٨	-١٢.٦	-٣.٤
٢٠٠١	٥٩٩٨.٠	٥٦٣١.٦	٣٦٧.٢	٦.١	٢.١

المصدر : مصرف ليبيا المركزي ، إدارة البحوث ، أعداد مختلفة .

جدول رقم (٦) تطور إجمالي الاستهلاك ونسبته إلى الناتج المحلي النفطي وغير النفطي (١٩٨٣- ٢٠٠٢).

سنوات مختارة

السنوات	إجمالي الاستهلاك النهائي (م . د *)	الناتج المحلي الإجمالي (م . د *)		نسبة الاستهلاك النهائي	
		النفطي	غير النفطي	الناتج النفطي	الناتج غير النفطي
١٩٨٣	٥٩٧١.٠	٣٨٢٣.٦	٤٦٨٨.١	١٥٦.٣	١٢٧,٤
١٩٨٥	٥٣١٣.٧	٣٥٠١.٠	٤٣٥١.١	١٥١.٨	١٢٢.١
١٩٩٠	٥٧٨٧.٠	٢٧٤٠.٨	٥٠٠٨	٢١١.١	١١٥.٥
١٩٩٧	١١٥٦٤.٢	٢٩١٩.٣	١٠١٦٢.٤	٣٩٦.١	١١٣.٨
١٩٩٨	١١٤١٠.٦	٢٩٨٤.٢	٩٨٢٤.٦	٣٨٢.٤	١١٦.١
١٩٩٩	١١٦١٥.١	٤٢١٩.٢	١٠٠٧٩.٣	٢٧٥.٣	١١٥.٢

٢٠٠٠	١١٨٨٥.٣	٦٩٧٩.٢	١٠٩٥٩.٢	١٧٠.٣	١٠٨.٤
٢٠٠١	١٢٩١٩.٠	٦٦٥٢.٥	١١٢٩٤.٩	١٩٤.٢	١١٤.٤
٢٠٠٢	١٨٠١٥.٥	١٣٥٢٨.٠	١١٨١٧.٠	١٣٣.٢	١٥٢.٤

* م . د مليون دينار ليبي .

المصدر: ١- البرنامج الإنمائي للأمم المتحدة - تقرير التنمية البشرية ، ليبيا ١٩٩٩ ف .
٢- مصرف ليبيا المركزي ، النشرة الاقتصادية ، المجلد ٤٢ ، الربع الرابع ، ٢٠٠٢ .
٣- مجلس التخطيط العام ، الحسابات القومية ،

جدول رقم (٧) تطور نسب الاستهلاك العام و الخاص إلى إجمالي الاستهلاك النهائي

(مليون دينار) سنوات مختارة (١٩٨٣ - ٢٠٠٢)

السنة	إجمالي الاستهلاك النهائي	% الاستهلاك العام	% الاستهلاك الخاص
١٩٨٣	٥٩٧١.٠	٣٩.٩	٦٠.١
١٩٨٥	٢٨٤٥.٠	٥٢.٦	٤٧.٤
١٩٨٩	٣٨٩٣.٧	٣٩.٣	٦٠.٧
١٩٩٣	٥٩٥٩.٠	٣٠.٩	٦٩.١
١٩٩٦	٦١٥٤.٤	٣٩.٨	٦٠.٢
١٩٩٩	١١٦١٥.١	٢٦.٧	٧٣.٣
٢٠٠٠	١١٨٨٥.٣	٣٠.٤	٦٩.٦
٢٠٠١	١٢٩١٩.٠	٣٠.٤	٦٩.٦
٢٠٠٢	١٨٠١٥.٥	٢٢.٦	٧٧.٤

المصدر : جدول رقم (٦)

جدول رقم (٨) متوسط نصيب الفرد من الناتج الإجمالي بالأسعار الثابتة

السنوات	الناتج المحلي الإجمالي بالأسعار الثابتة (مليون دينار)	عدد السكان بالألف نسمة	متوسط نصيب الفرد بالدينار
١٩٩٩	١٣.٨٧٥.٨	٥.٣٠٠.٥	٢٦١٨
٢٠٠٠	١٤.١٣٥.٧	٥.٤٢٦.٨	٢٦٠٥
٢٠٠١	١٤.٥٨٣.٠	٥.٥٥٧.٠	٢٦٢٤
٢٠٠٢	١٥.٠٧٣.٠	٥.٦٩٠.٤	٢٦٤٩

المصدر : الهيئة القومية للمعلومات و التوثيق ، ٢٠٠٢ ف .

Privatization Policy in Libyan Economy Motivation - Positivisty and Negativity

Adly S. Tolba and Joma A. Ifhima

ABSTRACT:

The unsuccessful trail of governmental industry and the failure of public sector in managing and using available resources in economical efficient way. Also, the international situation which pushed toward shifting to market economy, where the privatization policy is the main step which should be followed to make that change. The aim of this study is to review the international and national motivation pushing toward the application of policies to shift to market economy. In this study, the main indicators of the Libyan economy during 1973-2002 have been analyzed which in general was recognized by high rate of growth (9.6%) and (7.3%) in seventies. After that, in eighties and nineties, the Libyan economy started with a stage of non stabilized rates of growth and provided negative or low positive rates of growth. These happened while investment and capital accumulation experienced low rates because of slow growth of GNP and exclusive of the privet sector to participate in development program. These lead to deficit

in public finance and its ability to fulfill the needs of investment and consumption sectors. Also, the rates of implementation of productive resources in general companies have been slow down because of the shortage in row materials and other inputs which lead to shutdown of most of industrial and agricultural projects as a result of poor management and weakness of monetary frameworks. This study expected positive effects of the privatization program on public finance, but its negative effect expected to be on the labor sector in the short run. In the long run, the study expected the negative effects to be vanished because of the increase in privet and public investments. The study recommends to apply the performance of monetary and financing policies at the same time of applying the privatization program to ashore its success, and also, establishment of the Libyan monetary market and setting up the management roles in all sectors. This study, also, recommended the performance of general public acceptance of privatization policy.